

المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

عودة إلى الإصلاح الاقتصادي

نماذج قياس وعاء الضريبة
العامة على المبيعات

مصدر ومواجهة تدريبات اتفاقية الجات

النقدية للإيرادات وآسيجا لانعدام النفقات



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وذلك الحقيقة يؤكدها حجم ونوعية إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاجها من هذه الغزل في أسواق العالم شرقاً وغرباً .
- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السميكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .

- قططن ١٠٠ %

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / شكوز .

- من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .

- خيوط الشانوهات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

وهد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خيطاً جليداً لإنتاج الآتي :

• غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ متري إلى ٥٠ نورمال وهى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .

• غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتنوز أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزل المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوربي - وياقي دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تايوان - سوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم

برقياً : شبينتكس .

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب :- الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً
العدد ٤٢٢ - يونيو ٢٠٠٤ م

نائب رئيس التحرير

نائب رئيس التحرير

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أ. د. / كامل عمراؤ

أ. د. / طلعت أسعد

أحمد عاطف عبد الرحمن

في هذا العدد

صفحة

كلمة العدد

- ٢ عودة إلى الإصلاح الاقتصادي رئيس التحرير
- أثر الدعم التنظيمي على سلوك المواطنة دراسة تطبيقية على مديري البنوك التجارية
- ٤ د/ محمد غمري الشواقي
- ٢٥ نماذج قياس وعاء الضريبة العامة على المبيعات دكتور/ محمد عباس بدوي
- ٢٥ الحساب الختامي ... وماذا يقول دكتور / محمد البزاز
- ٣٨ صادر عن / وزارة المالية / مصلحة الضرائب على المبيعات
- ٤٢ مصر ومواجهة تحديات اتفاقية الجات دكتور / مصطفى كمال طایل
- العلاقة المستعادة لمعالجة تزايد الفجوة بين الإيرادات والمصروفات والمعادلة النشطة لتحقيق
- ٤٨ المضاعفات النقدية للإيرادات وسيجما لانعدام النفقات تقديم / محمد رضا عبد الحليم

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ثمن النسخة

الإشتراكات

جمهورية مصر العربية جنيهاً

سوريا	٥٠ ل.س	ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة	السودان	٤٠ جنيهاً
العراق	١٠٠٠ فلس	الجزائر	٥ دينار
الأردن	١ دينار	الكويت	٨٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريال	دول الخليج	١٠ درهم

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة



عودة إلى الإصطلاح السياسي

كلمة العدد

بقلم

محاسب

أحمد عاطف عبد الرحمن

رئيس مجلس الإدارة

كعقيدة ودين ودولة مما يؤكد عنصرية الحكم ومع هذا يلقي الاحترام والتعظيم و القول : بأنه المثل الجيد للديمقراطية في المنطقة ، والذي يجب أن يحتذى به .

ما يعنينا في هذا المقام أننا لا نريد أن نستورد حريتنا أو ديمقراطيتنا أو نظامنا السياسي من الخارج وعن طريق الإملاء والوعد والوعيد فهذا شيء مرفوض تماماً ولا يقبله أي عربي مهما كانت عقيدته فهي إهانة مرفوضة تماماً .

أما واقعنا في مصر فإنه يحتاج بشكل طبيعي للتعديل والتغيير نتيجة تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مرحلة التحول الكبير الذي أصاب جوانب حياتنا مما يستلزم إعادة النظر والدراسة في كل ما هو قائم بداية بالدستور وما يشوبه من خلل يخالف أرض الواقع وأحكام زالت أسباب وجودها مثل نسبة القطيع ٥٠ ٪ عمال وفلاحين مما يعطى لفئة من الشعب ميزة على حساب فئات أخرى من الشعب ، فيه مخالفة صريحة لحق المواطن في المساواة والحرية في الاختيار وأن يكون أساس اختياره في من يمثله نيابياً هو الصالح وليس الطالح المختفى وراء صفة مزيفة لا أساس لها أو قواعد لا مثيل لها في العالم المتحضر وغير المتحضر .

في ظل الحوار الدائر على كافة المستويات نحو إصلاح سياسي شامل وسط التركيبات السياسية القائمة في الدول العربية ... وهذا إن كان مطلباً أمريكياً أو أوروبياً ، فهذا مرفوض من جانب الشعوب العربية ؛ لأنه مهما كانت الأنظمة ظالمة أو مظلومة لا يقبل أي مواطن حر في أن يحدد مساره وحياته شخص أجنبي يفرض عليه كيف يعيش وكيف يسير .

نكل الأنظمة لها من الإيجابيات والسلبيات الكثير وما حدث ويحدث كل يوم في العراق وخارجها ما يقطع بتخلي أصحاب المبادئ عن مبادئهم ومن يصفون أنفسهم بالاستقامة والأخلاق والحرية وهذا ما نرى عكسه تماماً لا أخلاق ولا آداب عامة والحرية منقوصة بل إن إسرائيل نالت من الاستحسان والقبول عن ديمقراطية وحيدة وفريدة أمام العالم الغربي وأنها مثال جيد في المنطقة لكيفية مباشرة الحقوق السياسية ، وكيف تسقط حكومة ، وهي في الحكم ، مثلها في ذلك مثل الهند التي تعتبرها دولة نامية - ولكن الإعجاب بديمقراطية إسرائيل أنسى العالم المذابح والفظائع التي لا يرضاها دين أو أخلاق ، إنها شرعية الغاب وقمة في الفصل العنصري ، وإجرام في سرقة أراضى الغير ، إنه مجتمع جاء من فئات البشر كان منتشر كالجراد في أنحاء العالم ، لا يجمعهم سوى الصهيونية

الأوضاع وجميع الأشخاص في السلطة ، فالفساد استشرى والأخلاقيات شابهها وعابها الكثير ، وعلينا أن نعيد دراسة أوضاعنا بداية من الدستور ، والنظام السياسي الحزبي ، والنظام الاجتماعي ، والإعلامي الذي دمر الأخلاق ، ونشر الفساد بين الشباب ، وأثار الحقد والضغينة بما يعلنه من حفلات فاجرة قاصرة على طبقة نصف في المائة التي انتقدناها في الماضي قبل الثورة ، ولكنها هذه المرة فئة جاءت من فراغ وضياح ، حفلات ساهرة ماجنة تباع تذاكرها تقفوق دخل ومرتب أكثر من نصف الشعب ، بجانب نوادي الفيديو كليب التي أصبحت مرتعاً للدعارة بحثاً عن الشهرة القبيحة .

كل هذه الظواهر أثرت على النظام الاجتماعي ، وتسببت في ظهور جرائم جديدة ، لم نسمع عنها من قبل ، وتقليد أعمى من شباب عانى ويماني من البطالة والفراغ الكثير ، وأصبحت ظاهرة خطيرة في مرحلة من الغيبة السياسية الجاذبة ، والانفلات الأخلاقي أصبح سمة تسود حياتنا تحت بند الحرية الاقتصادية والعولمة وتقليد ما نراه تقليداً أعمى بعيداً عن واقعنا وديننا وشرقيتنا وعروبتنا .

إن النظام السياسي في حاجة إلى تغيير شامل كامل ، ليخرج الناس من السلبية وحالة الإحباط النفسي ولا تترك الأمور حتى تلتهب لنهصد كياناتنا .. البيت يحتاج لإعادة الترتيب والتخطيط والترشيد ، ولا يُترك الحبل على الغارب تحت مبادئ مستوردة وتتم عن عقد نفسي لا مكان لها على أرضنا فلا نكون ملكيين أكثر من الملك .

وأما أن يتروك الرئيس مبارك جميع الأحزاب لتعيد تشكيل نفسها بنفسها لكي تبدأ من جديد ، من القاعدة ، وبأعداد تتناسب وتعداد الشعب وليس مجموعة من الأفراد دون أن تستمد وجودها وتبرر تصرفاتها على ضوء ما تتمتع به من مميزات غير معروفة وزالت أسبابها ودون تعطيل للحرية ، وتشويه للديمقراطية .

كما أن السياسة الحزبية تحتاج لتعديل من جذورها ، نريد أحزاباً تبدأ من القاعدة - قاعدة شعبية عريضة - وليس مجموعة من الأفراد أو من الممرتزة الذين يرفعون بعض الشعارات الزاهية والممقوتة شعبياً بكثرة ما سمعناها ، وأصابنا الملل منها ، نريد أحزاباً تعيش الواقع بعيدة عن السلطة والتسلط نريد أن نملأ الفراغ السياسي أو الحزبي وأن نخلق نظاماً أو نضع قواعد تجذب عامة الشعب من كراسي المتفرجين إلى وسط الساحة ، يعيش ويشارك ويتفاعل ويختار حياته ومن يمثله عن طيب خاطر و بحرية كاملة ودون ضغط ودون زيف ، في شكل شعارات ملفقة والدليل على ذلك لو استعرضنا تاريخ الحزب الحاكم منذ إلغاء حزب الوسط وكيف انتقل الركب بالإجماع من هذا الحزب إلى حزب مصر ثم إلى ذلك الحزب الذي يحكمنا الآن تحكمه المصالح الخاصة التي يرونها في شخص رئيس الحزب الممثل في شخص رئيس الجمهورية - هذه الصورة التي لا ننساها حتى الآن تقطع بأن نسبة ١٪ المنضمة للأحزاب الموجودة تجمعهم المصالح الشخصية ، ولم نر أو نسمع عن برنامج هادف يصلح من أحوالنا سوى بعض الآراء التي يتبناها حزب الوفد أو غيره ولكن من ينادى ومن يسمع ومن يرى ومن يتكلم ، الصمت في الشارع المصري يحتاج لمن يحركه فتغيير الحكومة أو المحافظين ليس هذا هو المطلوب الأساسي ، ولكن الأمر يحتاج لتغيير جوهري في قواعد العمل السياسي الداخلي حتى يلاقي النجاح مثل السياسة الخارجية والتي نحفظ من خلالها بعلاقات طيبة مع جميع دول العالم .

إننا نضم صواتنا من أجل الإصلاح السياسي الداخلي الناتج من أرض مصر وغير المستورد ونحن مع الرئيس مبارك في هذا الرأي والذي لا بدليل له ، حفاظاً على كرامتنا وعروبتنا .

فالداخل يحتاج لحرية وإعادة تقييم لجميع

أثر الدعم التنظيمي على سلوك المواطنة

دراسة تطبيقية على مديري البنوك التجارية

إعداد

د/ محمد غمري الشوافي

قسم إدارة الأعمال - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

استلماً
لما سبق
نشره في العدد
السابق

سابعاً: اختبار الفروض والنتائج:

بقدمية :- لما كان هذا البحث يتناول بالدراسة والتحليل تحديد أثر دعم المنظمة للمديرين على سلوك المواطنة وذلك من خلال تحليل سلوك المواطنة ، وماهية متغيرات الدعم التنظيمي التي تميز بين المديرين في سلوك المواطنة التنظيمي ولتحقيق ذلك فإن الباحث سيقوم فيما يلي بتحقيق أهداف البحث واختبار الفروض التي بنى عليها البحث كما يلي :-

اختبار الفرض الأول :-

يعتمد تحقيق الهدف الأول من هذا البحث على تحليل سلوك المواطنة التنظيمية لمديري البنوك التجارية وذلك بغرض التعرف على أبعاد هذا السلوك و مدى توافره عند المديرين ، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم وضع الفرض التالي: -

" توجد اختلافات - ذات دلالة معنوية - بين المديرين في سلوك المواطنة نتيجة اختلاف المستوى الإداري ".
ولاختبار هذا الفرض فقد اتبع الباحث ما يلي :-

أ - التعرف على مستوى سلوك المواطنة للمديرين .

ب - مدى الاختلاف في سلوك المواطنة باختلاف المستوى الإداري .

وذلك بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي التالية :-

١ - التحليل العاملي Factor Analysis وذلك للتأكد من مدى صلاحية validity قائمة الاستقصاء لقياس سلوك المواطنة ، وتحديد خصائص سلوك المواطنة في البنوك وما هي الأبعاد الأساسية التي تشكل سلوك المواطنة عند المديرين

٢ - تحليل التباين ANOVA وذلك لتحديد مدى الاختلاف في سلوك المواطنة باختلاف المستوى الإداري ، وكذلك التعرف على مدى معنوية هذه الفروق

أ - تحديد مستوى سلوك المواطنة التنظيمي عند مديري البنوك

يوضح الجدول التالي رقم (٢) نتائج تحليل البيانات باستخدام التحليل العاملي للعناصر الأساسية Principal Component Analysis (PCA) وذلك لتحديد المتغيرات الأساسية التي يمكن من خلالها قياس سلوك المواطنة ومدى قدرة العوامل المستقلة الواردة في قائمة الاستقصاء على تفسير سلوك المواطنة للمديرين .

جدول رقم (٢) تحليل العوامل لسلوك المواطنة

العامل الخامس	العامل الرابع	العامل الثالث	العامل الثاني	العامل الأول	
١٥	٢٢	٢	٧٦	٣٦	١ إتينا نتمنى لبتك يحظى بتقدير واحترام المتعاملين معه
١٥	٢	٢	٣١	٧٨	٢ أذاع عن البتة بكل الطرق أمام أي جهة
١٠	٦	١٨	٢٩	٧٢	٣ أتحدث عن البتة أمام الجهات الخارجية بأنه أفضل البتة
١١	٢١	٣٠	٢١	٧٦	٤ أذاع عن البتة إذا ما انتقله أحد الزملاء
١٧	٢٨	٢٨	٢٢	٥٧	٥ أقوم بعمل الترويج للزمام لخدمات البتة
٣١	٢١	٥٩	٢٥	٣١	٦ إذا عرض على وظيفة في بنك آخر لا تردد في قبولها
١١	٢٣	٣٤	٢٢	٠, ٦٢	٧ أحت الزملاء والمعارف والأصدقاء على استثمار أموالهم في البتة
٢٧	٥١	٢١	٤٤	٤٧	٨ ألتجنب دائما الأعمال والمسؤوليات الإنسانية والتي لا تدخل ضمن وظيفتي
١٧	٢	٢١	٢٢	٨٦	٩ أنضم للجمعيات والهيئات لخدمة البتة
٣٤	٢٧	٦١	٢٢	٢٨	١٠ أنتج أقصى ما أستطيع في جميع أوقات العمل
٥٠	١٧	٤٥	٢	٣٤	١١ أحضر دائما في الوقت المحدد دون تأخير
٢٩	٤١	٢١	١٨	٦٣	١٢ لا أتبل الأعمال المرحجة التي يحددها رؤسائي في العمل ولا تدخل في اختصاصي
٤٢	١٦	١٦	٧٥	٣١	١٣ أكون دائما مستعدا لأداء الأعمال
١١	٥١	٥٧	١١	٠٢	١٤ أطبق لوائح البتة بشكل حرفي حتى وإن كنت غير مقتنع بها
٤٥	٥٢	٢٩	٣٥	٠٢	١٥ لا يمكن أن أترك العمل دون سبب قهري
٠, ٥٦	٢٤	٣٩	٤١	١٧	١٦ أميل أن يكون العمل منضبطاً ، ويسير وفق القواعد المحددة
٢٩	١١	١٩	٥٦	٣٦	١٧ إذا انتهى وقت العمل أترك المكان حتى وإن لم يته العمل
٠, ٢	١٦	٢٨	٤٨	٧٣	١٨ أمارس الضغط على الإدارة لتطوير الأعمال
٢٨	٢١	١٨	٣٠	٦٠	١٩ أسمى لحضور الاجتماعات واللقاءات التي تساعد على تطوير الوظيفة
٦٢	١٧	١٢	٢٨	٤٠	٢٠ أمارس التدريب لتحسين وتطوير الوظيفة
٣١	١٧	١٥	١٣	٥٩	٢١ أستفيد من الأخطاء لتطوير الأعمال
١٨	١٤	٤١	٢٤	٨٧	٢٢ أقدم للزملاء المعلومات التي تساهم في تحسين الأداء
١٤	٤٥	٢٣	٣٢	٦٣	٢٣ أطلب الإدارة بأساليب جديدة لتطوير العمل
١١	٤٥	١٥	٢٨	٧٩	٢٤ أناقش الأفكار والمشروعات الجديدة مع الزملاء والرؤساء
١٩	٣٤	١٨	٢٧	٦٤	٢٥ أساعد في صنع وتقديم الأفكار الخلاقة للعمل
٢	٢٣	٢	٢٥	٨٢	٢٦ أستخدم خبرتي في تقدير صحة أو خطأ الأعمال المقدمة للبتة
٢٧	١٤	١٦	٣٥	٥٥	٢٧ أشجع المروسين والزملاء على الحديث والتفكير لمشاكل العمل
٦٢	١٥	٤٢	٣	٢	٢٨ أشجع المروسين على المشاركة في صنع القرار واتخاذها
١٨	٣٦	٥٠	٥٤	١٤	٢٩ أعاني من صعوبات في التعاون مع الزملاء
١٦	١٥	٢٠	٧٢	٥٣	٣٠ أساعد للزملاء في العمل في حل مشاكل العمل الخاصة بهم
٤, ٤	٥	١٣, ٧	٢٢, ٢	٣١, ٤	٣١ نسبة تفسير التباين
٧٦, ٧	٧٢, ٣	٦٧, ٣	٥٣, ٦	٣١, ٤	٣٢ النسبة المجمعة لتفسير التباين

من دراسة وتحليل الجدول السابق رقم (٢) يتضح ما يلي :-

١ - توضح نتائج تحليل البيانات باستخدام تحليل العناصر الأساسية (PCA) أن هناك عدد ٣٠ عبارة من ٣٥ عبارة تتمتع بمعاملات ارتباط كبيرة أكبر من ٥٠ ٪ وهناك عدد ٥ عبارات أقل من ٥٠ ٪ تم استبعادها من التحليل وهذا يعكس مدى قدرة قائمة الاستقصاء على قياس سلوك المواطنة حيث خفضت التحاليل العوامل الفاعلة في تفسير سلوك المواطنة إلى ٣٠ عبارة بدلا من ٣٥ الواردة في مقياس Garham Smith، وهذا يؤكد صلاحية قائمة الاستقصاء لقياس سلوك المواطنة (١)

٢ - إن المتغيرات الأساسية المستخرجة من التحليل العاملي لقياس المواطنة يمكنها أن تفسر سلوك المواطنة بين المديرين بنسبة ٧٦,٧ ٪ وهذا يعني أن قائمة الاستقصاء المستخدمة لقياس سلوك المواطنة يمكنها أن تفسر التباين في سلوك المواطنة بين المديرين بنسبة عالية حيث إن جميع المتغيرات الواردة تتمتع بمعاملات ارتباط عالية (أكبر من ٥٠ ٪)

٣ - إن المتغيرات الأساسية التي تفسر التباين في سلوك المواطنة بنسبة ٧٦,٦ ٪ تتكون من خمسة عوامل تختلف في مدى قدرتها على تفسير التباين وهي مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الأهمية النسبية وهذا الترتيب يحقق هدفين هما :-

- تحديد المتغيرات الأساسية التي تفسر التباين في سلوك المواطنة والمسئولة عن تحديد الاختلافات بين المديرين في سلوك المواطنة .

- التأكد من الأبعاد الأساسية التي يمكن من خلالها قياس سلوك المواطنة وذلك من خلال تحديد الأبعاد ذات الارتباط القوي .

٤ - بمقارنة العوامل الخمسة الرئيسية - والمستخرجة من نتائج تشغيل التحليل العاملي بالأبعاد الأساسية لسلوك المواطنة التنظيمي تبين أن هناك تطابقاً كبيراً - بصفة عامة - بينهما إلا أن التحليل العاملي قد أعاد تصنيف وتجميع المتغيرات بناء على الخصائص المشتركة حيث إنه تم إعادة التصنيف والتجميع للمتغيرات الواردة في قائمة الاستقصاء إلى خمسة عوامل أيضا ، ولكنها تفاوتت في المسميات عن مسميات الأبعاد .

٥ - ولتحديد أهم أبعاد سلوك المواطنة لدى مديري البنوك فإن نتائج تحليل البيانات باستخدام التحليل العاملي التوكيدي قد حددت الأبعاد الرئيسية لسلوك المواطنة التنظيمي لمديري البنوك وفق الخصائص العامة ومرتبة حسب الأهمية النسبية حسب توافر الخصائص عند المديرين كما يلي:

- الدفاع عن البنك ٠,٩١
- الولاء للبنك ٠,٨٥
- الطاعة و احترام القوانين ٠,٨٤
- تطوير وتحسين الأداء ٠,٥٤
- المشاركة في اتخاذ القرارات ٠,٥٣

٦- يعكس هذا الترتيب أن المديرين يتوافق عندهم الدفاع عن البنك وسمعته ، واحترام القوانين يحتل المرتبة الأولى ، في حين أن تطوير وتحسين الأداء والمشاركة يحتل المرتبة الثانية وبهذا يكون الباحث قد حدد الترتيب للأبعاد الأساسية فضلا عن اختبار صلاحية قائمة الاستقصاء في قياس السلوك و المواطنة والسؤال الآن هل هذا لكل المديرين أم هناك اختلافات ، وهل هذه الاختلافات معنوية الأمر الذي يدعو إلى الخطوة التالية

ب) تحديد مدى الاختلاف في سلوك المواطنة بين المديرين :-

يهدف هذا الجزء إلى تحديد مدى الاختلافات في سلوك المواطنة بين المديرين في المستويات الإدارية الثلاثة ويوضح الجدول التالي رقم (٣) نتائج المتوسطات الحسابية لأبعاد سلوك المواطنة بين المديرين

جدول رقم (٣) - المتوسط و نسبة توافر الأبعاد عن المديرين

الأبعاد	الدفاع		الولاء		الطاعة		التطوير والتحسين		المشاركة	
	النسبة (%)	المتوسط	النسبة (%)	المتوسط	النسبة (%)	المتوسط	النسبة (%)	المتوسط	النسبة (%)	المتوسط
إدارة عليا	٧٣,٤	٣,٦٨	٦٣,٥	٣,١٨	٦١,٤	٣,٠٨	٩٦,٥	٣,٤٨	٧٣,١	٣,٦٨
إدارة وسطى	٦٥,٩	٣,٣١	٥٩,٤	٢,٩٥	٤٩,٣	٢,٤٦	٤٦,٨	٢,٣٤	٦٤,٥	٣,٢٢
إدارة تنفيذية	٦٢,٨	٣,١٤	٥٩,٧	٢,٩٥	٤٩,٨	٢,٤٩	٤٣,٥	٢,١٨	٦٣,٢	٢,١٦

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التشغيل الآلى للمتوسط.

من دراسة وتحليل الجدول السابق رقم (٣) يتضح ما يلى :-

١ - إن مستوى وسلوك المواطنة فى معظم الأبعاد وفى مستوى الإدارة العليا أكبر منه فى مستوى الإدارة المتوسطة و التنفيذية وبخاصة فى الدفاع عن المنظمة واحترام القوانين والمشاركة فى اتخاذ القرارات

٢ - إن أبعاد سلوك المواطنة تختلف من حيث الترتيب من مستوى إدارى إلى مستوى إدارى آخر وعليه يخلص الباحث إلى أن مستوى سلوك المواطنة يختلف باختلاف المستوى الإدارى وذلك يرجع إلى اختلاف درجة توافر سلوك المواطنة التنظيمى للمديرين ولكن إلى أى مدى يكون هذا الاختلاف معنويا .

يوضح الجدول التالى رقم (٤) تحليل التباين Anova لأبعاد سلوك المواطنة فيما يبين المستويات الإدارية لأبعاد سلوك المواطنة

جدول (٤) - تحليل التباين لأبعاد سلوك المواطنة بين المديرين

التباين			مصدر التباين	أبعاد سلوك المواطنة
اختبار (f)	متوسط المربعات	مجموع المربعات		
** ٢٥,٢	٣,٥٩	٧,٢	بين المجموعات	الدفاع
	٠,١٤	٢٣,٦	داخل المجموعات	
** ٩,٨٢	٢,٦٢	٥,٢٥	بين المجموعات	الولاء
	٠,٢٦	٦٣,٢	داخل المجموعات	
** ٦,١	١,٥٤	٣,٠٨	بين المجموعات	الطاعة
	٢,٥٣	٥٩,٩٦	داخل المجموعات	
** ٦٩,٩	١٥,٢	٣٠,٢	بين المجموعات	التطوير والتحسين
	٠,٢١	٥١,٢	داخل المجموعات	
** ١٥,٧	١٨,٧	٣,٨	بين المجموعات	المشاركة
	٠,١١	٢٨,٢	داخل المجموعات	

المصدر: نتائج تشغيل البيانات باستخدام الحاسب الآلي

يتضح أيضا من دراسة الجدول السابق رقم (٤) ما يلي :-

- (١) من مقارنة F المحسوبة بقيمة F الجدولية المستخرجة من الجداول نجد أن F أكبر من قيمتي f الجدولية * عند ١% ، ٥% على التوالي وهذا يعنى أن هناك فروقا معنوية فيما بين سلوك المواطنة نتيجة الاختلاف فى المستوى الإدارى
- (٢) و من مقارنة نتيجة F الاحتمالية نجد أنها تتراوح ما بين صفر و اقل من ٥% مما يعنى أن هناك فروقا جوهرية فيما بين مستوى سلوك المواطنة وهذه الفروق ناتجة عن اختلافات حقيقية فى سلوك المواطنة بين المديرين

وبناء على ما تقدم يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يعنى وجود اختلافات معنوية فى سلوك المواطنة بين المديرين نتيجة الاختلاف فى المستوى الإدارى وعليه فقد ثبت صحة الفرض الأول

اختبار الفرض الثانى :-

ينص الفرض الثانى على :-

توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين المديرين فى المستويات الإدارية فى إدراك الدعم التنظيمى لهم .

* معنوية عند ١%

* قيم F الجدولية عند درجات حرية ٢٢٧, ٢ (١, ٦, ٢) عند مستوى معنوية ١% ، ٥% على التوالي

وللتأكد من صحة الفرض الثانى وحتى يمكن تحقيق الهدف الثانى وهو تحديد الفروق الادراكية فيما بين المستويات الإدارية لأبعاد الدعم التنظيمى فان الباحث سيعتمد على أسلوبى تحليل العوامل وتحليل التباين كما هو مبين بالجدولين التاليين رقمى (٥ ، ٦) وذلك من خلال الخطوتين التاليتين:

أ - ترتيب أبعاد الدعم التنظيمى فى المستويات الإدارية

يوضح الجدول التالى رقم (٥) الأهمية النسبية لأبعاد الدعم التنظيمى فى كل مستوى من المستويات الإدارية الثلاثة وذلك من خلال تحديد العوامل الأساسية ومعاملات التشبع لكل بعد من خلال التحليل العاملى للأبعاد الأساسية

جدول رقم (٥) - الأهمية النسبية لأبعاد الدعم التنظيمى فى المستويات الإدارية

الأبعاد	الإدارة العليا		الإدارة الوسطى		الإدارة التنفيذية	
	عاملى (١)	عاملى (٢)	عاملى (١)	عاملى (٢)	عاملى (١)	عاملى (٢)
١ - دعم الرؤساء للمديرين	٧٩	٥٦	٩٦	١٢	٨٥	٣١
٢ - دعم الخصائص الإيجابية للوظيفة	٨٣	٥٥	٢٦	٩٦	٢٢	٩٠
٣ - دعم التقدم والترقية	٨١	٥١	٢٧	٩٤	٢٤	٨٤
٤ - دعم نظم وتقييم الأداء	٢٣	٨٢	٨٦	٤٥	٥٥	٢٧
٥ - دعم المنظمة للمديرين فى حل المشكلات	٤٣	٩٠	٣٨	٨٧	٣١	٥٢
٦ - دعم قيم مكان العمل	٦٦	٤٢	٩١	٤٢	٢١	٧٧
نسبة تفسير التباين للبعد	٥١,٦	٤٤,١	٤٢,٢	٣٥,٦	٤٥,٧	٣٦,٥
نسبة التباين الكلى	٥١,٢	٩٥,٣	٤٢,٢	٧٧,٨	٤٥,٧	٨٣,٢

المصدر : نتائج تشغيل البيانات للتحليل المعاملى SPSS

من دراسة وتحليل الجدول السابق رقم (٥) يتضح أن :

- ١ - أن جميع الأبعاد التى تشكل مكونات الدعم التنظيمى - و المحددة من قبل الباحث - كانت جميع معاملات الارتباط لها اكبر من ٠,٥٠ ، وفى جميع المستويات الإدارية ، و من ثم فلا يمكن استبعاد أى منها فى تأثيره على إدراك الدعم التنظيمى للمديرين .
- ٢ - أن نتائج التحليل العاملى قد حددت الأبعاد الستة فى عاملين من حيث الأهمية النسبية ، تختلف الأهمية النسبية لكل عامل منها من مستوى إدارى إلى مستوى إدارى آخر.
- ٣ - أن متغيرات الدعم التنظيمى المحددة يمكن أن تقسم التباين فى إدراك المديرين بنسب ٩٥,٣% للإدارة العليا ، ٧٧,٨% للإدارة المتوسطة ، ٨٣,٢% للإدارة التنفيذية ، و لما كانت النسبة تزيد على ٥٠% فإن هذا يعكس ما يلى (١) :

* أن الأبعاد المحددة لقياس الدعم التنظيمى يمكنها أن تفسر الاختلاف فى الإدراك بين

المديرين للدعم التنظيمي بنسب عالية ، وهذا يوضح صدق و صلاحية المقياس للفرض المستهدف منه .

* أن هناك اختلافات فيما بين المستويات الإدارية في إدراك الدعم التنظيمي و اختلاف الأهمية النسبية لكل متغير من مستوى إداري إلى مستوى إداري آخر

٤ - أن المتغيرات الأساسية التي تفسر الاختلاف و التباين في إدراك المديرين للدعم التنظيمي تمثلت في عاملين تختلف من حيث قدرتها على التفسير و تعكس مدى الاختلافات بين المديرين في إدراك الأبعاد المكونة للدعم التنظيمي.

٥ - أن المديرين على اختلاف مستوياتهم الإدارية يدركون أن دعم الرؤساء المباشرين للمديرين يحتل المرتبة الأولى حيث جاءت معاملات الارتباط موجبة و قوية ، و ضمن العامل الأول و هذا يعكس من وجهة نظر الباحث ، الثقافة التنظيمية للبنك في أن الرئيس المباشر يساند المرؤوس في التعامل مع الآخرين ، و بخاصة الجهات الخارجية.

٦ - أن المديرين على اختلاف مستوياتهم الإدارية يدركون أن البنك لا يعطى الاهتمام الكافي لدعم نظم تقييم الأداء ، و أن دعم نظم تقييم الأداء يأتي في المرحلة التالية .

٧ - أن المديرين في المستويات الإدارية الثلاثة يدركون أن البنك لا يدعم المديرين لحل مشكلاتهم و لا يهتم بمشاكل المديرين بصفة أساسية ، و إنما تأتي ضمن العوامل الطائفية و التالية ، و هذا يعكس أن المديرين يدركون أن البنك لا يدعم مصالحهم ، و هذا يؤدي - من وجهة نظر الباحث - إلى شيوع ظاهرة الانفصال بين مصالح البنك و مصالح المديرين الأمر الذي يدفع بعض المديرين إلى تعظيم منافعه ، و شيوع مبدأ تعظيم المنفعة الإدارية و التي قد تكون ضد منفعة البنك الكلية

٨ - أن المديرين باختلاف مستوياتهم الإدارية قد اختلفوا في إدراك الأهمية النسبية لأبعاد الدعم التنظيمي و يمكن توضيح عوامل الاختلاف فيما يلي:

* أن المديرين في المستويين الإدارة الوسطى و التنفيذية يدركون أن البنك لا يعطى الاهتمام الكافي لدعم التقدم و الترقية للمديرين ، و هذا يعكس عدم رضا المديرين على سياسات التقدم و الترقية.

* أن المديرين في المستويات الإدارية الوسطى و التنفيذية يدركون أن البنك لا يدعم الخصائص الإيجابية ، و العوامل الدافعة للوظيفة حيث جاء جميع العوامل موجبة و قوية ، و ضمن العوامل الطائفية ، و هذا يعكس أن المديرين يدركون أن دعم الخصائص الإيجابية للوظيفة لا يحتل الأهمية النسبية الأولى لدى البنك ، و إنما تأتي ضمن العوامل الثانوية في الأهمية .

* أن المديرين في المستويين الإدارة الوسطى و التنفيذية يدركون أن البنك لا يدعم قيم العمل في البنك ، و أن دعم قيم العمل يحتل المرتبة التالية ، و ليست الأساسية في فلسفة البنك ، حيث يدرك هؤلاء المديرون أن البنك لا يدعم قيم التعاون بين الزملاء و العدالة و التسيق و

روح الفريق بالشكل الكافي .

٩ - أن المديرين يختلفون باختلاف المستويات الإدارية في إدراك الأهمية النسبية لأبعاد الدعم التنظيمي ، و يزداد هذا الاختلاف - و كما هو موضح بالجدول ما بين مستوى الإدارة العليا ، و الإدارة الوسطى و التنفيذية - و لكن هل هذا الاختلاف معنوي أو جوهري.

ب - مدى معنوية الفروق الإدراكية بين المديرين للدعم التنظيمي

يوضح الجدول التالي رقم (٦) نتائج تحليل التباين فيما بين المستويات الإدارية لإدراك الدعم التنظيمي في البنوك التجارية

جدول رقم (٦) - نتائج تحليل التباين لإدراك المديرين للدعم التنظيمي

الأبعاد	البيان	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف ف المحسوبة	قيمة ف الإجمالية
١ - دعم الرؤساء المباشرين للمديرين	بين المجموعات	٣,٠٤	١,٥	٣٢,٦	صفر **
	داخل المجموعات	١١,٠٤	٠,٥٢		
٢ - دعم الخصائص الإيجابية لوظيفة المدير	بين المجموعات	٣,٨٩	١,٥	٦,١	٠,٠٣ *
	داخل المجموعات	٥٩,٩٧	٠,٢٥		
٣ - دعم التقدم والترقية للمديرين	بين المجموعات	٣,٠٨	١,٦	٦,٢	٠,٠٣ *
	داخل المجموعات	٥٩,٦	٢,٧		
٤ - دعم نظم تقييم الأداء للمديرين	بين المجموعات	٥,٢	٢,٦	٩,٨	صفر **
	داخل المجموعات	٦٣,٤	٠,٣٦		
٥ - دعم المنظمة للمديرين في حل المشكلات	بين المجموعات	٧,٤	٣,٦	١٦,٠١	صفر **
	داخل المجموعات	٥٤,٥	٢٣,٠		
٦ - دعم قيم مكان العمل	بين المجموعات	٢,٣١	١,١٦	٦,٨	صفر **
	داخل المجموعات	٣٩,٨٩	٠,١٧		

المصدر : نتائج تشغيل الحاسب لتحليل التباين برنامج spsswin

من دراسة وتحليل الجدول السابق رقم (٦) يتضح أن

- ١ - من مقارنة قيمة F المحسوبة في جميع أبعاد الدعم التنظيمي نجد أنها أكبر من قيمة f الجدولية *** عند ١٪ ، ٥٪ و بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ٩٥٪ وهذا يعني أن هناك فروقا جوهرية في إدراك المديرين للدعم التنظيمي نتيجة الاختلاف في المستوى الإداري
- ٢ - من جهة أخرى ومن خلال تحديد مدى معنوية الفروق باستخدام f_{prob} ، (ف) الاحتمالية نجد أن قيمة F الاحتمالية اقل من ٥٪ وهذا يعني وجود فروق جوهرية بين المديرين في إدراك

الدعم التنظيمي و عليه يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يقضى بوجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين المديرين في المستويات الإدارية في إدراك الدعم التنظيمي لهم وعليه يمكن القول بثبات صحة الفرض الثاني
اختبار صحة الفرض الثالث:-

لما كان الهدف الثاني يتطوّر على دراسة العلاقة بين دعم المنظمة للمديرين وسلوك المواطنة وذلك بقصد تحديد اثر الدعم التنظيمي للمديرين على تنمية سلوك المواطنة فان تحقيق هذا الهدف يتطلب ضرورة اختبار الفرض الثالث والذي ينص على :
"توجد علاقة ارتباط موجبة - ذات دلالة معنوية - بين الدعم التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية للمديرين في البنوك"

ولاختبار هذا الفرض فقد اعتمد الباحث على أساليب التحليل الإحصائي التاليين

أ - تحليل الارتباط : وذلك للتعرف على مدى وجود ارتباط أم لا ومدى معنويته

ب - تحليل الانحدار : للتعرف على طبيعة العلاقات التفاعلية ومدى قدرة متغيرات الدعم التنظيمي في تفسير سلوك المواطنة لدى المديرين ولقد تم ذلك باستخدام الحاسب الآلي وذلك من خلال الخطوات التالية :

أ - تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة :-

يوضح الجدول التالي رقم (٧) طبيعة العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدعم التنظيمي وسلوك المواطنة للمديرين في البنوك

جدول رقم (٧) معاملات ارتباط بيرسون بين الدعم التنظيمي وسلوك المواطنة

أبعاد سلوك المواطنة						الأبعاد
سلوك المواطنة العام	المشاركة	تطوير الأداء	الطاعة والالتزام	الولاء	الدفاع	
** ٠,٧٣	** ٠,٤٥	** ٠,٢٨	** ٠,٤٦	** ٠,٠٧	** ٠,٣٧	١ - دعم الرؤساء والمشرفين
** ٠,٨٥	** ٠,٤٥	** ٠,٥٦	** ٠,٣٤	** ٠,١٥	** ٠,٥٧	٢ - دعم الخصائص الإيجابية للوظائف
** ٠,٨٦	** ٠,٥٣	** ٠,٥٤	** ٠,٢٤	** ٠,١٥	** ٠,٥٧	٣ - دعم التقدم الترقية
** ٠,٨٧	** ٠,٤٦	** ٠,٦٧	** ٠,١٦	** ٠,١١	** ٠,٥٨	٤ - نظم تقييم الأداء
** ٠,٥٨	** ٠,٥٧	** ٠,٥٨	** ٠,٠٨	** ٠,١٣	** ٠,٦٦	٥ - دعم العاملين في مواجهه المشكلات
** ٠,٧٠	** ٠,٧٩	** ٠,٧٨	** ٠,٤٧	** ٠,٤٢	** ٠,٩٤	٦ - دعم قيم العمل

المصدر :- نتائج تحليل الارتباط من الحاسب الآلي

من دراسة وتحليل الجدول السابق رقم (٧) يتضح ما يلي :

١ - توجد علاقة ارتباط موجبة بين بعد دعم الرؤساء والمشرفين للمديرين وسلوك المواطنة التنظيمي بمعامل ٠,٧٣ وهذا يعكس أن كلما زاد دعم الرؤساء للمديرين يزداد نمو سلوك المواطنة لدى المديرين هذا من ناحية إلا أن معاملات الارتباط بين دعم الرؤساء للمديرين

تختلف من حيث معامل الارتباط بين الدعم و أبعاد سلوك المواطنة حيث أوضحت نتائج تحليل البيانات وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين دعم الرؤساء للمديرين وجميع أبعاد سلوك المواطنة ما عدا بعد الولاء مما يعنى عدم وجود علاقة بين دعم الرؤساء و ولاء المرؤوسين للمنظمة

٢ - توجد - أيضا - علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين دعم الخصائص الإيجابية للوظيفة من دعم الإنجاز والابتكار و إثراء الوظيفة لدى المديرين من ناحية وسلوك المواطنة التنظيمى للمديرين حيث أوضحت النتائج وجود علاقة موجبة بمعامل ٨٥٪ هذا من ناحية كما توجد علاقة ارتباط معنوية بين دعم خصائص الوظيفة وجميع أبعاد سلوك المواطنة حيث كانت معاملات الارتباط ٥٧٪ للدفاع عن المنظمة ١٥٪ للولاء ، ٣٤٪ للالتزام والطاعة ، ٥٦٪ للتطور والتحسين ، ٥٤٪ للمشاركة وجميع العلاقات كانت معنوية عند ١٪ ما عدا الولاء فكان معنوى عند ٥٪

٣ - كما أوضحت نتائج تحليل البيانات أن هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية بين دعم وتطوير القيادات الإدارية من حيث التدريب والتقدم لهم والترقية من ناحية وسلوك المواطنة التنظيمى حيث كان معامل ٨٦٪ وكانت العلاقات بين التقدم والترقية وجميع أبعاد سلوك المواطنة معنوية وموجبة حيث كانت ٥٧٪ للدفاع عن المنظمة ١٥٪ للولاء ، ٢٤٪ للطاعة والالتزام ٥٤٪ للمساهمة فى تطوير الأداء ٥٣٪ للمشاركة مع الآخرين وهذا يعكس انه كلما كان هناك تخطيط للمسار الوظيفى واضح ساهم ذلك بدرجة كبيرة فى سلوك المواطنة التنظيمية

٤ - كما أوضحت نتائج تحليل البيانات وجود علاقة ارتباط قوية موجبة ٨٦٪ بين دعم نظم تقييم الأداء للعاملين بالمنظمة وذلك من خلال مراعاة العدالة والمساواة الملائمة والموضوعية وبين سلوك المواطنة مما يعنى انه كلما أدرك المديرين أن هناك دعما لنظم تقييم الأداء ولد لديهم سلوك المواطنة لدى البنك هذا من ناحية أما من ناحية الأبعاد فقد تبين نتائج تحليل البيانات وجود علاقة معنوية بين جميع أبعاد نظم تقييم الأداء وجميع أبعاد سلوك المواطنة وان تفاوتت من حيث قوتها حيث كانت على الترتيب معاملات الارتباط ٥٨٪ للدفاع عن المنظمة ٦٧٪ لتطوير وتحسين الأداء ٤٦٪ للمشاركة مع الآخرين ١٦٪ للالتزام والطاعة فى حين أن العلاقة بين نظم تقييم الأداء والولاء ضعيفة وغير معنوية ١١٪

٥ - كما توجد علاقة ارتباط قوية ومعنوية ٨٥٪ بين دعم المنظمة ومساندتها للمديرين فى حل المشكلات والوقوف بجانبهم عند مواجهه المخاطر وسلوك المواطنة التنظيمى للمديرين إلا أن هذه العلاقة اختلفت من حيث القوة بين دعم المنظمة للمديرين فى حل مشاكلهم وأبعاد سلوك المواطنة حيث كانت على التوالي ٦٦٪ للدفاع عن المنظمة أمام الآخرين ، ٥٨٪ لتطوير الأداء والمساهمة فى تحسين وتطوير الأداء بالمنظمة ، ٥٧٪ للمشاركة مع الآخرين وتقديم النصح لهم ، ١٣٪ للولاء و ٨٪ للطاعة والالتزام

٦ - كما أوضحت البيانات وجود علاقة ارتباط بمعامل ٧٠٪ بين قيم العمل داخل البنوك وسلوك المواطنة وبين قيم العمل والدفاع عن المنظمة ٩٠٪ ، ٧٩٪ للمشاركة مع الآخرين ٧٨٪ للتطوير والمساهمة فى تحسين نظم العمل ، ٤٧٪ للطاعة والالتزام ، ٤٣٪ للولاء وهذا يعكس مدى قوة

دعم قيم العمل لدى المديرين من حيث التعاون ، والتسيق وروح الفريق والجودة والتميز والهدف فى تنمية سلوك المواطنة لديهم حيث كانت جميع المعاملات قوية وإيجابية ومعنوية عند ١٪

ب - تحديد مدى القدرة التفسيرية للدعم التنظيمى لأبعاد سلوك المواطنة :-

بالرغم من أن نتائج تحليل الارتباط تظهر علاقة كل بعد من أبعاد الدعم التنظيمى لسلوك المواطنة التنظيمى ، إلا أن هذه الأبعاد ليست مستقلة استقلالاً كاملاً وهى متفاعلة معاً وبالتالي فإن الاختبار الحقيقى للعلاقة بين الدعم التنظيمى وسلوك المواطنة يجب أن يعتمد على تحليل الانحدار وذلك لتحقيق هدفين :

الأول :- تحديد العلاقة التفاعلية بين أبعاد الدعم التنظيمى وأبعاد سلوك المواطنة وذلك بتحديد مدى قوة هذه العلاقة .

الثانى :- مدى قدرة المتغير المستقل "الدعم التنظيمى" فى تفسير سلوك المواطنة لدى المديرين"

ويوضح الجدول التالى رقم (٨) نتائج تحليل البيانات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار Regression Analysis باستخدام التحليل متعدد الخطوات step wise ، فمن دراسة وتحليل الجدول رقم (٨) يتضح أن :-

١ - توجد علاقة ارتباط موجبة وقوية بين الدعم التنظيمى باعتباره متغيراً مستقلاً ، وجميع أبعاد سلوك المواطنة بشكل عام وسلوك المواطنة التنظيمى بشكل خاص ، وهذه العلاقة كانت موجبة مما يدل على أن الدعم التنظيمى يؤثر تأثيراً مباشراً على سلوك المواطنة التنظيمى بشكل عام ولكل من أبعاده بشكل خاص

٢ - أن الدعم التنظيمى يمكن أن يفسر التباين فى سلوك المواطنة التنظيمى للمديرين وذلك من خلال معامل التحديد R^2 حيث أوضحت نتائج تحليل البيانات أن معامل التباين الناتج عن الدعم التنظيمى لسلوك المواطنة ٥٢٪ وهذا يعكس أن سلوك المواطنة لدى المديرين يمكن التنبؤ به بما يوازى ٥٢٪ من خلال أبعاد الدعم التنظيمى

٣ - أن العلاقات بين الدعم التنظيمى وسلوك المواطنة بشكل عام ومن خلال كل بعد من الأبعاد بشكل خاص قوية ومعنوية حيث أن قيم اختبارات (T) جميعها أكبر من T الجدولية والاحتمالية وكانت جميع القيم معنوية عند ١٪ وهذا يعكس قوة العلاقة بين المتغير المستقل "الدعم التنظيمى" والمتغير التابع "سلوك المواطنة"

٤ - أن قيمة F المحسوبة كانت أكبر من قيمة F الجدولية والاحتمالية وجميعها كانت معنوية وهذا يعكس معنوية العلاقة بين الدعم التنظيمى وجميع أبعاد سلوك المواطنة التنظيمية من ناحية ، وهذا يعكس - أيضاً - صلاحية أسلوب تحليل الانحدار فى تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة

جدول رقم (٨)
أهم أبعاد الدعم التنظيمي المؤثرة في سلوك المواطنة

الدلالة المعنوية	الدلالات الإحصائية					أهم الأبعاد المؤثرة		سلوك المواطنة التنظيمية
	معامل T	معامل F	الانحراف المعياري	التأثير في معامل التحديد R2	معامل معامل التحديد R2	معامل الارتباط المعتمد R _s	الترتيب حسب الأولوية	
معنوية ٪١	٦,٣	٤٥,٢	٠,٣١	٤٢,٤	٤٢,٤	٠,٦٦	١ - قيم المعمل ٢ - مساندة الرؤساء المباشرين ٣ - دعم المديرين في مواجهة المشكلات ٤ - دعم نظم تقييم الأداء	الدفاع عن المنظمة أمام الجهات الخارجية
معنوية ٪١	٢٠,٣	٦,٨	٠,٢٨	٠,٠٩	١٠,٤	٠,٣٢	١ - قيم المعمل ٢ - دعم المديرين في مواجهة المشكلات ٣ - دعم نظم تقييم الأداء ٤ - مساندة الرؤساء للمديرين	الولاء للمنظمة
معنوية ٪١	١٥,٥	١٩,٢	٣٤٠	٣٢,٢	٢٤,٥	٠,٥٠	١ - دعم نظم تقييم الأداء ٢ - دعم العاملين في حل المشكلات ٣ - دعم قيم العمل ٤ - مساندة الرؤساء للمديرين	الطاعة والالتزام
معنوية ٪١	٣,٧	٦٨,٢	٠,٤٠	٥٣	٥٢,٣	٧٣,٢	١ - مساندة الرؤساء للمديرين ٢ - دعم نظم تقييم الأداء ٣ - دعم المديرين في مواجهة المشكلات ٤ - دعم قيم العمل الإيجابية	المساهمة في تطوير وتحسين الأداء
معنوية ٪١	٨,٦	٤٤,١	٠,٢٧	٠,٤١	٠,٤٣	٠,٦٥	١ - دعم قيم العمل ٢ - دعم نظم تقييم الأداء ٣ - مساندة الرؤساء للمديرين ٤ - دعم المديرين في حل المشكلات	المشاركة
معنوية ٪١	٢٠,١	٦٣,٧	٠,١٧	٠,٥١	٠,٥٢	٠,٧٢	١ - دعم قيم العمل ٢ - دعم نظم تقييم الأداء ٣ - دعم المديرين في حل المشكلات ٤ - مساندة الرؤساء للمديرين	سلوك المواطنة العام

المصدر :- نتائج تشغيل البيانات بتحليل الأعداد

٥ - أن هناك أربعة متغيرات من متغيرات الدعم التنظيمي يمكن من خلالها التنبؤ بسلوك المواطنة التنظيمي حيث أكدت نتائج تحليل البيانات أن هناك أربعة عوامل تؤثر على سلوك المواطنة وهي :-

١ - دعم قيم العمل للمديرين

٢ - دعم نظم تقييم الأداء

٣ - دعم المديرين في حل مشاكلهم الخاصة

٤ - مساندة الرؤساء للمديرين في العمل

٦ - لقد أوضحت نتائج تحليل البيانات أن معاملات Beta لكل من دعم خصائص الوظيفة دعم التقدم والترقية لا تؤثر بدرجة كبيرة على سلوك المواطنة

٧ - كما يتضح من الجدول رقم (8) اختلاف الأهمية النسبية لمتغيرات الدعم التنظيمي حيث تختلف الأهمية النسبية لمتغيرات الدعم التنظيمي في تأثيرها على أبعاد سلوك المواطنة التنظيمي للمديرين وذلك من بعد لآخر ، حيث تم ترتيب الأبعاد المؤثرة على كل من أبعاد سلوك المواطنة وفق معاميل بيتا Beta

وبناء على ما تقدم يخلص الباحث إلى :

أن الدعم التنظيمي يؤثر بدرجة قوية على سلوك المواطنة التنظيمي ، وذلك لان هناك علاقة ارتباطا موجبة وذات دلالة معنوية بين كل من الدعم التنظيمي وسلوك المواطنة لمديرين وبهذا يمكن قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم والذي ينطوي على وجود علاقة بين الدعم التنظيمي وسلوك المواطنة .

اختبار الفرض الرابع :

ينص الفرض الرابع على:

"يوجد تمايز - ذو دلالة إحصائية - بين المديرين في سلوك المواطنة التنظيمي نتيجة التمايز في إدراك مستوى الدعم التنظيمي لهم"

ولاختبار هذا الفرض فقد استخدم الباحث أسلوب تحليل التمايز لمجموعتين two group Discriminant Analysis وذلك بتقسيم مفردات البحث إلى مجموعتين بناء على مستوى سلوك المواطنة التنظيمي (١) حيث قسم الباحث مفردات البحث إلى مجموعتين الأولى ذات السلوك المرتفع للمواطنة والثانية ذات السلوك المنخفض للمواطنة تجاه البنك وذلك حتى يمكن تحديد إلى أي مدى يساهم الدعم التنظيمي في تفسير سلوك المواطنة التنظيمي للمديرين .

يتم ذلك من خلال خطوتين :

أ - لتحديد العوامل المسببة للتمايز بين المجموعتين

ب - لاختبار معنوية العوامل المسببة للتمايز بين المجموعتين

فيما يلي يوضح الباحث النتائج تشغيل البيانات باستخدام برنامج spsswin لتحديد مدى التمايز بين

المجموعتين والعوامل المسببة للتمايز كما يلي :

أ- تحديد العوامل المسببة للتمايز في سلوك المواطنة بين المديرين :-

يقوم الباحث فيما يلي باكتشاف ما إذا كان هناك علاقة بين سلوك المواطنة ومتغيرات الدعم التنظيمي وما إذا كان من الممكن التمييز بين المديرين الذين يتميزون بسلوك مواطنة مرتفع من الذين لا يتميزون بذلك وسلوك المواطنة لهم منخفض على أساس الدعم التنظيمي لهم فإن الباحث قد استخدم أسلوب تحليل التمايز ذات المجموعتين وذلك لقدرته على تحقيق ذلك (١) ويوضح الجدول التالي رقم (٩) معاملات التمايز Discriminant Coefficient والتي تشير إلى قوة التمييز بين المجموعتين لكل متغير مستقل للدعم التنظيمي*.

جدول رقم (٩) - معاملات التمايز لصفوفه التقسيم بين المجموعتين

مجموعه (٧) %	مجموعه (١) %	معاملات التمايز
		أبعاد التمايز
١٨	٧١	١ - دعم الرؤساء للمديرين
٦	٨٠	٢ - دعم الخصائص الوظيفية الإيجابية
٦	٧٩,٥	٣ - دعم التقدم والترقية
٧٥	٦٣	٤ - دعم نظم وبرامج تقييم الأداء
٦١	٥٨	٥ - دعم ومساندة المديرين لحل مشكلاتهم
١٨	٨٢	٦ - دعم قيم العمل
٢٨	٧١	درجة المساهمة في التفسير التباين

المصدر : نتائج تشغيل البيانات لتحليل التمايز برنامج spsswin

من دراسة وتحليل الجدول السابق رقم (٩) يوضح الباحث ما يلي :

- ١ - تتمتع مجموعة المتغيرات المستقلة والمكونة لمتغير الدعم التنظيمي بقوة تمييز بين المديرين في التمييز بين سلوكيات المواطنة التنظيمي حيث أوضحت نتائج تحليل البيانات أن معامل تفسير التباين للدعم التنظيمي ٧١٪ للسلوك المرتفع للمواطنة وهذا يعكس مدى نجاح أبعاد الدعم التنظيمي في الفصل بين المجموعتين (مجموعة المديرين ذات السلوك المرتفع للمواطنة ومجموعة المديرين ذات السلوك المنخفض للمواطنة) .
- ٢ - أن العوامل الستة لأبعاد الدعم التنظيمي يمكن تحديدها على أنها العوامل التي تسبب التمييز بين فئتي المديرين لسلوك المواطنة التنظيمي حيث أوضحت نتائج التحليل وكما هو موضح في الجدول أن مصفوفة تقسيم العوامل قد ميزت بين المجموعتين و أن معامل التمييز في المجموعة الأولى أكبر من المجموعة الثانية حيث أوضحت النتائج توافر العوامل الستة ضمن المجموعة الأولى والتي جاءت معاملاتها أكبر من ٥٠ ٪ بينما لا يتوافر في المجموعة الثانية سوى عاملين فقط .

1 - Barber, M., Multivariate Data Analysis : An introduction (Irwin Homewood Inc. 1983) pp. 213-229

* يتراوح معامل قوة التمييز بين المتغير الواحد المصحح ويستخدم كإشعار للتمييز الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في تأثيرها على المتغير التابع

٣ - أنه يمكن ترتيب الأهمية النسبية لأبعاد الدعم التنظيمي في تأثيرها Discriminate coefficients والتي تشير إلى قوة العوامل في التمييز بين المجموعتين حيث يشير المعامل الأكبر إلى أهمية نسبية أكبر والعكس صحيح كما يلي :

- ١ - دعم قيم العمل .
- ٢ - دعم الخصائص الإيجابية للوظيفة .
- ٣ - دعم التقدم والترقية .
- ٤ - دعم الرؤساء للمديرين .
- ٥ - دعم نظم تقييم الأداء .
- ٦ - دعم المديرين لحل مشاكلهم الخاصة .

ب - الدلالات الإحصائية للتمايز في سلوك المواطنة :-

٦ - يوضح الجدول التالي رقم (١٠) مدى معنوية التمايز في سلوك المواطنة التنظيمي للمديرين الناتج عن إدراك الدعم التنظيمي وقوة هذه العلاقات .

جدول رقم (١٠) - الدلالات الإحصائية لتحليل التمايز في سلوك المواطنة

المعنوية %	٢ ك	معامل وكس لأبعاد ١	قيمة ايجن	معامل الارتباط داخل المجموعة %	الدلالات الإحصائية
					المجموعات
معنى	*٤٤,٥	٨٢	٥٢,٢	٧٩	مجموعة سلوك المواطنة المرتفع
معنى	١٣,٨	٢٤	٢١	٢٠	مجموعة سلوك المواطنة المنخفض

المصدر : نتائج تشغيل البيانات لتحليل التمايز .

من دراسة وتحليل الجدول السابق رقم (١٠) يتضح ما يلي :-

- ١ - أن هناك علاقة ارتباط موجبة ومعنوية بين الدعم التنظيمي وسلوك المواطنة للمديرين حيث أوضحت نتائج تحليل البيانات أن معامل الارتباط داخل مجموعة سلوك المواطنة المرتفعة ٧٩٪ في حين كان معامل الارتباط بينهما منخفض في المجموعة الثانية ٢١٪
- ٢ - أن المتغيرات المستقلة للدعم التنظيمي ساهمت في تفسير التمييز بين المجموعتين حيث أن معامل التشبع للدعم التنظيمي في المجموعة الأولى ٧١٪ في حين أنه في المجموعة الثانية ٢٨٪ مما يعكس مدى قوة الدعم التنظيمي في تفسير سلوك المواطنة بين المجموعتين
- ٣ - أن قيمة ايجن "Eigen value" والتي تشير إلى قوة التمييز بين المجموعتين كانت في المجموعة الأولى ٥٢٪ بينما في المجموعة الثانية ٢١٪ وهذا يعني أن هناك تميز واضح بين المجموعتين في سلوك المواطنة وأن هذا التميز يرجع لاختلاف المتغير المستقل وهو الدعم التنظيمي
- ٤ - إن معامل ويلكس لامبادا والذي يشير إلى قوة الدعم التنظيمي في تفسير سلوك المواطنة ومعنويتها حيث أن معامل Wilks Lambda إذا كان معاملته أكثر من ٥٠٪ وهذا يعني أن الدعم

التظيمى يمكن أن يفسر سلوك المواطنة وأن هذه القدرة على التفسير قوية حيث كان المعامل ٨٢٪ فى حين أن ضعف معامل Wilks فى المجموعة الثانية ٢٤٪ و هى نسبة ضعيفة غير مقسرة .

٥ - أن معاملات الاختلاف والتمييز بين المجموعتين معنوية عند ١٪ حيث أوضحت نتائج تحليل البيانات أن معامل كا ٢ معنوى عند مستوى ثقة ٩٩٪ وهذا ما يمكن الاستنتاج منه أن الاختلافات التى تميز بين المجموعات معنوية ويعنى هذا أن هناك تمايز بين المديرين فى سلوك المواطنة نتيجة الاختلاف فى إدراك الدعم التنظيمى لهم وهو يؤكد صحة الفرض الثالث وعليه فأننا نقبل فرض الدعم ونرفض الفرض البديل .
و بهذا فإن الباحث يكون قد اختبر الفروض و حقق الهدف من البحث ، و فيما يلى يقدم أهم النتائج التى خلص إليها .

ثامناً: أهم النتائج : -

يتناول الباحث أهم النتائج التى خلص إليها هذا البحث والتى يمكن تحديدها فيما يلى :-

أ - تحليل سلوك المواطنة للمديرين :-

- ١ - أن سلوك المواطنة التنظيمية يمكن قياسه من النواحي الإدارية وينطوى على خمسة أبعاد هى الدفاع عن المنظمة والولاء لها والطاعة للقوانين والقرارات والمساهمة فى التطوير والمشاركة.
- ٢ - وجود اختلافات ذات فروق جوهرية بين المديرين فى المستويات الإدارية المختلفة فى سلوك المواطنة حيث أثبتت الدراسة أن هناك فروقا معنوية فى سلوك المواطنة إذا ما اختلفت المستويات الإدارية .
- ٣ - إن هناك اختلافات معنوية فيما بين المديرين فى الأهمية النسبية للأبعاد المكونة لسلوك المواطنة وذلك باختلاف المستويات الإدارية .
- ٤ - أن المديرين يدركون أن الدفاع عن المنظمة والمشاركة هى أهم أبعاد وسلوك المواطنة وتحتل الأهمية الأولى فى حين أن الطاعة والولاء والتطور يحتل المرتبة الثانية وهذا يعكس فهم المديرين للمواطنة على أنها للدفاع والمشاركة فى حين أن المواطنة هى سلوك تفاعلى متكامل يتضمن ضرورة توافر الأبعاد الخمسة بشكل تفاعلى ومتكامل .
- ٥ - أن الإدارة العليا هى أكثر المستويات الإدارية الثلاثة تميزا فى سلوك المواطنة وأن أهم العوامل لديها الدفاع عن المنظمة وبهذا فإنه يمكن القول أن الهدف الأول قد تحقق والفرض الأول قد ثبت صحته .

ب - أهم نتائج إدراك الدعم التنظيمى :-

- لقد خلص البحث بالنتائج التالية والخاصة بإدراك المديرين للدعم التنظيمى لهم .
- ١ - أن البنوك لا تدعم المديرين دعما كافيا يتناسب مع الأعباء والمسئوليات الملقاة عليهم .

- ٢ - أن المديرين على اختلاف المستويات يتفقون في أن دعم الرئيس المباشر لهم هو الدعم الأكبر وضوحاً والذي يحتل الأهمية النسبية الأولى وأن هذا النوع من الدعم هو السائد في البنوك حيث اتفق المستويات الإدارية الثلاثة على المرتبة الأولى له .
 - ٣ - أن المديرين على اختلاف مستوياتهم يدركون أن البنوك لا تدعم التقدم والترقية وأن هذا الدعم لا يمثل الأهمية الأساسية للبنك وإنما جاء في المرتبة الثانية وهذا يعكس عدم رضا نسبة من المديرين على سياسات الترقية والتقدم الوظيفي في البنوك الأمر الذي ينعكس على سلوك المواطن لهم .
 - ٤ - أن المديرين في المستويات الإدارية وبخاصة الوسطى والتنفيذية يدركون أن البنوك لا تعطى الاهتمام الكافي بدعم الخصائص الإيجابية للوظائف وأن البنوك لا تهتم بدعم الوظائف وبالمعامل الدافعة بها كإثراء الوظيفة Job Rechment وتوسيع الوظائف job inlargement مما ينتج عنه من إثراء للوظائف ودعم للإبتكار وجودة العمل .
 - ٥ - أن المديرين في المستويات الإدارية يدركون أن هناك قصوراً من قبل البنوك في دعم نظم تقييم الأداء وأن نظم تقييم الأداء التي تسير عليها البنوك لا تحقق الأهداف ولا تتفق ونظم البنوك وأهدافها فضلاً عن أنها لا تدعم المنافسة بين المديرين ولا تحفزهم .
 - ٦ - أن المديرين في المستويات الإدارية المتوسطة والتنفيذية يدركون أن قيم العمل لا تتواءم بالشكل المناسب في البنوك وأن البنوك لا تعطى الاهتمام الكافي لدعم قيم مكان العمل وأن قيم العمل لا تمثل أهمية لدى إدارة البنوك .
 - ٧ - أن المديرين على اختلاف مستوياتهم الإدارية قد اتفقوا جميعاً على أن البنوك لا تدعم المديرين في حل مشاكلهم وأن البنوك لا تعطى اهتمام كافي بمشاكل المديرين وحياتهم الوظيفية .
 - ٨ - أن المديرين يختلفون باختلاف مستوياتهم الإدارية في الأهمية النسبية لأبعاد الدعم التنظيمي حيث أثبتت نتائج البحث أن هناك فروقاً معنوية بين المديرين باختلاف مستوياتهم في إدراك الدعم التنظيمي وذلك من خلال اختلاف الأهمية النسبية للأبعاد واختلاف الترتيب لها وبهذا فقد تحقق الهدف الثاني وثبت صحة الفرض الثاني .
- جـ - أهم نتائج العلاقة بين الدعم التنظيمي وسلوك المواطن التنظيمي :-**
- لقد خلصت نتائج البحث في أثر دور الدعم التنظيمي على سلوك المواطن إلى ما يلي :
- ١ - توجد علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين الدعم التنظيمي للمديرين وسلوك المواطن حيث أثبتت الدراسة أن العلاقة بين الدعم التنظيمي وسلوك المواطن قوية ومعامل ارتباط ٧٠٪ ، وعند مستوى معنوية ١٪ وهذا يعكس أنه إذا دعمت المنظمة المديرين فإن ذلك ينمي ويزيد سلوك المواطن لديهم وهذا يتفق مع دراسة Eisenberger⁹⁵ ، Garham⁹³ .
 - ٢ - أن العلاقة بين الدعم التنظيمي وسلوك المواطن ليست علاقة ارتباط فقط وإنما هي علاقة سببية حيث أثبتت الدراسة أن الدعم التنظيمي يفسر سلوك المواطن ويساعد في التنبؤ به

وذلك لان معامل الارتباط المتعدد ٧٢٪ ومعامل التفسير ٥٢ ٪ وهذا التفسير معنوى عند ١٪ وهذا يعكس من وجهة نظر الباحث أن العلاقة بين المديرين والمنظمة هي علاقة تبادلية توافقية وتقوم على تبادل المنافع وبالتالي فان المواطنة يعتبر من النتائج والمضامين التنظيمية الناتجة عن المنافع التي تمكن أن يحصل عليها .

٣ - أن هناك اختلافات معنوية في تأثير أبعاد الدعم التنظيمي على سلوك المواطنة التنظيمية حيث اثبتت الدراسة أن أكثر العوامل التي تؤثر على سلوك المواطنة والمسئولة عن تفسير التباين في سلوك المواطنة بين المديرين هي دعم قيم العمل ودعم نظم تقييم الأداء ودعم الرؤساء للمديرين ودعم المنظمة للمديرين في مواجهة المشاكل .

٤ - أن هناك تمايزا ذو دلالة معنوية بين المديرين في سلوك المواطنة نتيجة الاختلاف والتمايز في إدراك الدعم التنظيمي حيث اثبتت البحث أن أبعاد الدعم التنظيمي التي اعتمد عليها البحث استطاعت أن تفسر سلوك المواطنة بين المديرين وان أبعاد الدعم التنظيمي يمكن أن تميز بين المديرين في سلوك المواطنة وتشرق بين السلوك المرتفع للمواطنة من السلوك المنخفض عند المديرين وهنا يعكس أهمية إدراك الدعم التنظيمي في بناء سلوك المواطنة حيث يرى Eisenberger أهمية التبادل في علاقات الموظف مع المنظمة وأهمية رؤية وإدراك الدعم وهذا يتطلب من المنظمة دعم إدراك المديرين للدعم التنظيمي لهم لبناء سلوك المواطنة وزيادة مستوى أدائهم

٥ - أن الدعم التنظيمي يساعد في تنمية الارتباط بالمنظمة وأعضائها وان المنظمة التي تدعم مديريها وموظفيها تساعدهم بشكل فعال في بناء سلوك المواطنة لديهم ويهذا يكون الباحث قد حقق الهدف الثالث وتم اختبار الفرضين الثالث والرابع وثبت صحتهما

التوصيات :

بعد دراسة النتائج التي خلص إليها البحث يمكن للباحث أن يقدم التوصيات التالية

١ - ضرورة تنمية سلوك المواطنة التنظيمية لجميع العاملين في المنظمات بصفة عامة والمديرين بصفة خاصة وذلك لارتباط المواطنة بالأداء والفعالية التنظيمية

٢ - لعمل على تبني نظام متكامل للمفريات التنظيمية بما يشجع على تنمية المساهمات ويزيد من سلوك المواطنة لدى المديرين

٣ - ضرورة تنمية اتجاهات العاملين نحو عوامل الدعم التنظيمي وذلك حتى يتسنى لهم التعرف على عوامل الدعم التنظيمي

أ - دعم وتخطيط المسار الوظيفي للمديرين لتحقيق التوازن بين متطلبات الوظيفة وطموحات الأفراد

ب - دعم العوامل الدافعة للوظيفة وذلك من خلال إثراء الوظائف وتوسيع وتحسين نوعية الحياة الوظيفية لزيادة الشعور بالمسئولية والاستقلال الوظيفي

ج - دعم قيم العمل وذلك بنشر ثقافة المدالة والمساواة وروح الفريق والتسسيق بين العاملين

- وذلك حتى يمكن زيادة التواصل والترابط النفسى بين الفرد والمنظمة
- د - دعم نظم تقييم الأداء وذلك لتأثير نظم تقييم الأداء على سلوك المواطنة وذلك لما لهذا البعد من تأثير على إدراك العدالة والمساواة والقدرة على دعم الابتكار وخفض الاتجاهات نحو سلوك الاغتراب
- ٤ - ضرورة تنمية ثقافة الدور الوظيفى بدلا من الواجبات الوظيفية وتنمية سلوك الأدوار الإضافية لدى المديرين وتشجيع المديرين على تبني هذه الثقافة فى أعمالهم
- ٥ - ضرورة تحقيق التكامل فى السياسات الإدارية والتنظيمية الهادفة إلى تنمية سلوك المواطنة وذلك حتى يدرك العاملون الدعم التنظيمى لهم
- ٦ - الاهتمام بتطوير المناخ التنظيمى بصفة مستمرة وذلك من خلال تحديد أهم العوامل التنظيمية السائدة التى تشكل فيما بينها المناخ التنظيمى وذلك بالاعتماد على الدراسة المستمرة لاتجاهات الأفراد عن المناخ التنظيمى ومستوى الرضا عنه
- ٧ - دراسة التغيرات المستمرة فى البيئة المحيطة وذلك للتعرف على الاتجاهات الحديثة والتى تؤثر على الأداء الإدارى ومن ثم تهيئة المديرين للتعامل مع هذه المتغيرات وملاحقتها حتى يتحقق الفعالية الإدارية والتنظيمية
- ٨ - ضرورة دعم البيئة التنظيمية بما يسمح بتنمية الإبداع والابتكار الإدارى والعمل على اتخاذ القرارات لحل المشكلات المزمنة والتى تعانى منها المنظمات المصرية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة بحلول غير تقليدية
- ٩ - ضرورة دراسة اتجاهات العاملين بصفة مستمرة ومن خلال فترات زمنية متلاحقة للتعرف على أهم التغيرات فى سلوك العاملين واتجاهاتهم والعمل على معالجتها
- ١٠ - إعادة اختبار هذا البحث بمتغيراته على قطاعات أخرى واختبار العلاقة بين سلوك المواطنة التنظيمية والفعالية التنظيمية فى المنظمات العربية

المراجع العربية

- (١) د. ربيع زكى عامر ، الاتحاد المتعدد ، (الكويت: جامعة الكويت ، ١٩٨٩)
- (٢) د. شريف العاصى ، بحوث التسويق ، (الزقازيق: مكتبة المدينة ، ١٩٩٣)
- (٣) د. عادل زايد ، "تنمية سلوك المواطنة التنظيمية للعاملين فى شركات قطاع الأعمال المصرى : دراسة تطبيقية " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، (العدد ٥٥، السنة ٣٩ ، ٢٠٠٠)
- (٤) د. على السلمي ، الإدارة المصرية رؤية جديدة ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب)
- (٥) د. على محمود المبيض "العوامل المؤثرة على سلوكيات المواطنة التنظيمية ، دراسة تطبيقية على العاملين بإدارة شؤون الطلاب ، جامعة عين شمس "مجلة كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩
- (٦) د. فتحي محمد على ، مقدمه فى الإحصاء الحديث ، (القاهرة: مكتبة عين شمس ، بدون تاريخ)
- (٧) د. محمد منصور ، د. محمد غمري الشوايفى، الإدارة المالية والتمويل (الزقازيق: مكتبة المدينة ٢٠٠٠،)

- 8 - Alvin, B.C. & Roland B.T. **Marketing research**, (N.J.:Prentice hall, upper saddle review, 1998), pp. 450-480
- 9- Barbara, **Multivariate Rata Analysis : An introduction** ,(Irwin Homwood Inc. 1983), pp. 213-229
- 10 - Bateman.T.S. & Organ.D.W., "Job satisfaction and the good solids. The relationship between effect and citizenship", **Academy of management journal**, (Vol.26 , 1983), pp. 570-596
- 11 - David A. Aker, Et. al., **Marketing research**, (6 Ed , John Wiley & Sons. Inc., N.Y.:1998), pp. 589-591
- 12 - Deckop.J.R. & Crika.C.C., "Getting more than pay for organizational citizenship behavior and pay for organizational plans", **Academy of management journal**, (Vol.42,No.42001), pp.420-428
- 13) Decop R.J. & Cirkac, " Getting more than you pay for organizational citizenship behavior and pay for performance plans", **Academy of management journal**, (Vol. 42, 1999), pp. 420-428
- 14) Eisenberger. R. Et.al., "Perceived organizational support ", **Journal of applied psychology**, (Vol.71,1986) pp. 500-507
- 15) Eisenberger.R. Et.al., "Perceived organizational support and employee diligence commitment and innovation", **Journal of applied psychology** .(Vol 75,1990), pp. 51-96
- 16) Garham J.W., "An essay on organizational citizenship behavior employ responsibilities and rights", **Academy of management journal**, (Vol. 4, 1991), pp. 241-270
- 17) Graham.J.W. & Organ.D.W., "Commitment and the covenantal organizational", **Journal of managerial issues**.,(Vol.5,1993), pp. 483-502
- 18) Konovsky M.A. & Pugh S., "Citizenship behavior and social exchange", **Academy of management journal**, (Vol. 37, 1999), pp. 659-669
- 19) Koys J. Danial, "The effects of employee satisfaction, organizational citizenship behavior and turn over on organizational effectiveness a unit level long tudinal study", **Personal psychology**.,(Vol. 54,2001), pp. 101-121
- 20) Lombert S.J., "Added benefits the link between work life benefits and organizational citizenship behavior", **Academy of management**, (Vol. 43. No 2, 2000), pp. 801-815
- 21) Machenzie.S. Podsakoff.P. Fetter.R., " The impact of organizational citizenship behavior evaluation of sales person performance", **Journal of marketing**., (Vol.57, No.1,1993), pp 70-80
- 22) Moorman R.H. , "Relationship between organizational justice and organizational citizenship behavior, Do fairness perceptions influence employee citizenship?", **Journal of Applied psychology**, (Vol.76, 1991), pp. 845-852
- 23) Morrison E.W., "Role definitions and organizational citizenship behavior; the importance of the employee's perspective", **Academy of management journal**, (Vol. 37, 1994); pp. 1543-1567

- 24) O'Bannon .D.P. & Pearce.L.C., "An exploratory examination of gains sharing in service organizational implications for organizational citizenship behavior and pay satisfaction", *Journal of management issues.*, (Vol. Xi No.3,1999), pp363-378
- 25) O'Reilly C.A. & Chatman J. & Caldwell D.F., "People and organizational culture: A profile comparison approach to assessing person - organization fit", *Academy of management journal*, (Vol. 34,1991), pp. 487-516
- 26) Organ.D.W. & Ryont, " Ameta- Analytic review of attitudinal and dispositional predictors of organizational citizenship behavior", *Personal psychology.*, (Vol.48,1995), pp 776- 801
- 27) Organ.D.W., "The motivation basic of organizational citizenship behavior", *Research in organizational behavior.*, (Vol.12, 1990) pp 43-72
- 28) Padaskoff P.M. & Machenzee A.M., "Organizational citizenship and the quantity and quality of work group performance", *Journal of applied psychology*, (Vol. 82, 1997), pp. 262-270
- 29) Padaskoff P.M. & Machenzie S.B., "Organizational citizenship behavior and objective productivity as determinants of managerial evaluations sales persons performance", *Organizational behavior and human decision processes*, (Vol. 50, 1991), pp. 123-150
- 30) Podsokaff.P.M & Machenzee A.M., " The impact of organizational citizenship behavior on organizational performance; A review and suggestions for future research", *Human performance.*, (Vol.10,1997), pp. 133-152.
- 31) Renech J. & Associates S. *New Traditions in business spirit and leadership in the 21st centuries* (San Francisco: Barrett-Koehler, 1992) pp. 212-260
- 32) Rousseu D. M. & Muleen Parks, "The contracts of individual and organizational", *Research in organizational behavior*, (Vol. 15, No. 1, 1993), pp. 14-34
- 33) Schnake M. "Organizational citizenship: A review proposed model and research agenda", *Human relation*, (Vol. 44, 1991), pp. 735-759
- 34) Shore.L & Wayne.S, "Commitmend and employee behavior comparison of affective commitment and continuance commitment with perceived organizational support", *Journal of applied psychology.*, (Vol.78 No5,1993), pp. 774-780
- 35) Smith .C.A.& Organ.D.W. & Near.J.P., " Organizational citizenship behavior its nature and antecedents", *Journal of applied psychology* ,(Vol.68 No.5,1993), pp 653-663
- 36) Susan.J Jawbert, " Added benefits the link between work life benefits and organizational citizenship behavior", *Academy of management*, (Vol.43 No.4,2000), pp 801-815
- 37) Van Dyne.L & Garham.G., " Organizational citizenship behavior construct redefinition, measurement and validation", *Academy of management journal.*, (Vol.37,No.4,1994),pp. 785-802
- 38) Van Dyne L. & Soon A., "Organizational citizenship behavior of contincent works in Singapore", *Academy of management journal*, (Vol. 41, 1998), pp. 692-703
- 39) Walz S.M. & Niehoff B.P., " Organizational citizenship behaviors and their effect on organizational effectiveness in limited-nenu restaurants", *Academy of management journal*, (Vol. 39, 1997), pp. 321-344

نماذج قياس وعاء الضريبة العامة على المبيعات

دكتور/ محمد عباس بدوي

أستاذ المحاسبة والضرائب - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

عميد كلية التجارة بدمهور (السابق)

مقدمة :

تناولت المادة رقم (١١) من القانون ١١ لسنة ١٩٩١ ، وكذلك المادة رقم (٦) من اللائحة التنفيذية لذات القانون أسس تحديد وعاء الضريبة العامة على المبيعات ، حيث تنص المادة رقم ١١ من القانون على أن :

« تكون القيمة الواجب الإقرار عنها والتي تتخذ أساساً لربط الضريبة بالنسبة للسلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة هي القيمة المدفوعة فعلاً في الأحوال التي يكون فيها بيع السلعة أو تقديم الخدمة من شخص مسجل إلى شخص آخر مستقل عنه وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور وإلا قدر ثمن السلعة أو الخدمة بالسعر أو المقابل السائد في السوق في الظروف العادية وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وبالنسبة للسلع المستوردة من الخارج فتقدر قيمتها في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة ، وللوزير بالاتفاق مع الوزير المختص أن

يصدر قوائم بقيم لبعض السلع أو الخدمات تتخذ أساساً لربط الضريبة .

كما تنص المادة رقم (٦) من اللائحة التنفيذية للقانون في شأن تقدير القيمة ، على ما يلي :

أولاً : هي تطبيق أحكام المادة (١١) من القانون ، تكون القيمة الواجب الإقرار عنها التي تتخذ أساساً لربط الضريبة للسلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة هي المبالغ المدفوعة فعلاً مقابل السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة الثابتة بالفاتورة الضريبية التي حررها البائع المسجل إلى مشتر مستقل عنه للمجريات الطبيعية للأمور .

وللمصلحة في غير ذلك من الحالات الحق في تقدير ثمن السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة بالسعر أو المقابل السائد في السوق مسترشدة بالسياسات البيعية والتسويقية للمسجل ، وبالسعر المتداول لذات السلعة بنفس الجودة ، وسنة الصنع والمواصفات والمنشأ ، والعلامة التجارية ، بين أكثر من بائع ومشتري مستقل كلا منهما عن الآخر في

الضريبة العامة على المبيعات هو كامل قيمة السلعة مضافاً إليها الضريبة الجمركية المستحقة وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة .

سابعاً : تكون القيمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة عند الإفراج عن السلع المستوردة من الجمارك بالنسبة للسلع المعفاة من الضريبة الجمركية كلياً هي القيمة المقبولة للأغراض الجمركية فقط ، أما في حالة الإعفاء الجزئي من الضريبة الجمركية أو تخفيض هذه الضريبة فإن وعاء الضريبة هو القيمة المتخذة أساساً لحساب الضريبة الجمركية مضافاً إليها قيمة الضريبة الجمركية المنخفضة ، وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة وبما لا يخل بمبدأ المعاملة بالممثل بالنسبة لما يرد بالاتفاقيات الدولية .

وباستقراء النصوص السابقة يمكن مناقشة أسس تحديد وعاء الضريبة العامة على المبيعات على نحو ما سيرد في المبحثين التاليين :

المبحث الأول : أسس قياس وعاء الضريبة على السلع .

المبحث الثاني : أسس قياس وعاء الضريبة على الخدمات .

المبحث الأول

أسس قياس وعاء ضريبة المبيعات على السلع يفهم من نص المادة رقم (١١) من القانون ١١ لسنة ١٩٩١ الذي أوردناه في صدر هذا الفصل

ذات المكان والزمان وفي نفس الظروف ووفقاً لما يثبت لدى المصلحة من مبررات .

ثانياً : يمتد في قيمة السلع المستوردة من الخارج التي تتخذ أساساً للربط في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بالقيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة .

ثالثاً : تتخذ القيمة المحددة لبعض السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة والواردة بالقوائم الصادرة من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص أساساً لربط الضريبة بالنسبة لهذه السلع أو الخدمات .

رابعاً : يكون وعاء الضريبة على الخدمات الخاضعة لها هو قيمة الخدمات الواردة بالفاتورة شاملة مقابل الخدمة دون أية رسوم أو ضرائب أخرى .

خامساً : تقبل الخصومات التجارية المتعارف عليها ، وذلك في حالة ما إذا كان البيع من مسجل إلى مشتر مستقل عنه بحيث يكون وعاء الضريبة هو القيمة المدفوعة فعلاً .

سادساً : عند دخول السلع المصنعة في المناطق الحرة إلى داخل البلاد تحسب الضريبة عليها طبقاً للأسس المتخذة لتحصيل الضريبة بمراعاة إن وعاء

يكون بطريق التحديد الفعلي استناداً إلى سجلات ودفاتر منتظمة ، أو يكون بطريقة التقدير استناداً إلى أسس موضوعية بالاسترشاد بما أورده المادة رقم (٦/ثانياً) من اللائحة التنفيذية للقانون ، ومن ثم فإن استخدام طريقة التحديد الفعلي يتطلب توافر شروط معينة كما يتطلب استخدام طريقة التقدير اتباع ما أورده المشروع من إرشادات ، ويتم عرض كلا من الطريقتين على النحو التالي :-

(أ) طريقة تحديد قيمة السلعة فعلياً : تستخدم هذه الطريقة إذا ما توافرت الشروط الآتية :-
الشرط الأول : أن تكون قيمة المبيعات المدفوعة فعلاً ثابتة بفواتير ضريبية تم تحريرها عند بيع السلعة بما يتمشى مع المتطلبات التي أوردها المادة رقم (٧) من اللائحة التنفيذية للقانون ، وذلك كما سنوضح في حينه .

الشرط الثاني : أن يمسك المسجل الدفاتر والسجلات بما يتمشى مع ما جاء بالمادة رقم (١٥) من القانون والمادتين أرقام (٨) ، (٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ، وذلك كما سيأتى فيما بعد .

الشرط الثالث : أن يقدم المسجل إقراره الضريبي إلى المأمورية المختصة في الموعد المنصوص عليه في المادة رقم (١١) من القانون ، كما سنوضح فيما بعد .

الشرط الرابع : قبول المصلحة للإقرار الضريبي الذى قدمه المسجل لعدم وجود اختلاف في قيمة مبيعاته الحقيقية التى يسفر عنها الفحص الضريبي عما ورد في إقراره .

أن وعاء الضريبة العامة على المبيعات بالنسبة للسلع يتم تحديده على أساس القيمة البيعية للسلع مع الأخذ في الاعتبار مكان تصنيفها ، ونعرض في هذا المبحث أسس تحديد القيمة البيعية للسلعة ، ثم نوضح بعد ذلك حالات تحديد وعاء الضريبة لأنواع السلع التى وردت بنص المادة رقم (١١) من القانون ، وذلك على نحو ما سيرد في الفقرات التالية :-

أولاً : أسس تحديد القيمة البيعية للسلعة : تنتمى أسس تحديد القيمة البيعية للسلعة في مجال الضريبة العامة على المبيعات إلى أساسين هما : الأساس الفعلي ، والأساس الحكمي ، وذلك على النحو التالي :

١ - أساس القياس الفعلي : ويستند هذا الأساس في قياس القيمة الحقيقية لمادة الضريبة إلى البيئة ، وأدائها إقرار المسجل الذى يقدمه إلى الإدارة الضريبية التى تقوم بمراجعتها والتحقق من قيمة ما جاء به . ولا يعنى ذلك أن البيانات التى ترد بهذا الإقرار نهائية هي مواجهة تلك الإدارة ، وإنما لها أن تدخل عليها من تعديلات فيما تقتض بعدم مطابقته للحقيقة ، وذلك استناداً إلى فحص دفاتر المسجل وما يؤيدها من مستندات ، وفي حالة عدم وجود هذه الدفاتر أو عدم أمانتها وانتظامها ، فإنه يتم تحديد قيمة المادة الخاضعة للضريبة بطريق التقدير استناداً إلى أسس موضوعية .

وعلى ذلك فإن أساس القياس الفعلي إما أن

(ب) طريقة تحديد قيمة السلعة تقديرياً :
تستخدم طريقة تحديد قيمة السلعة تقديرياً في الحالات التي لا تتوافر فيها الشروط التي يلزم توافرها لاستخدام طريقة تحديد قيمة السلعة فعلياً كما تستخدم أيضاً بالنسبة للسلع المستوردة من الخارج كما سيأتي حالاً . وقد أوضحت المادة رقم (٦/أولاً) من اللائحة التنفيذية للقانون بعض الإرشادات التي تتبعها مصلحة الضرائب العامة على المبيعات لتحديد القيمة التقديرية دون مغالاة ، بحيث تعكس هذه القيمة السعر أو المقابل السائد في السوق ، مسترشدة في ذلك بما يلي :-

- السياسات البيعية والتسويقية للمسجل من حيث أسعار البيع (التمييز السعري) ،
أنواع الخصومات (تجاري ، كمية ، نقدي)
، التسهيلات الائتمانية وغير ذلك من السياسات.

- السعر المتداول في الأسواق للسلع المثلثة التي تتفق مع السلعة التي يتم تقدير سعرها من حيث المواصفات والجودة وسنة الصنع .

- المنشأ أي بلد الصنع ، ومصدرها من حيث إنها سلعة محلية أو مستوردة وظروف السوق من حيث الزمان والمكان .

- العلامة التجارية للسلعة في حالة تعدد منتجي السلعة .

وفي جميع الحالات يتبنى أن يثبت لدى مصلحة الضرائب على المبيعات المبررات التي تؤكد عدم المغالاة في القيمة الضريبية للسلعة.

٢ - أساس القياس الحكمي : ويقوم هذا الأساس على التحديد المسبق لأسس التحاسب الضريبي ، وذلك بالاتفاق بين مصلحة الضرائب وبين بعض طوائف المسجلين على أسس حكمية تتخذ أساساً لربط الضريبة ، ولعل المشرع يكون قد استهدف من السماح باستخدام هذا الأساس تبسيط إجراءات ربط وتحصيل الضريبة بالنسبة لبعض الأنشطة أو السلع ، وخصوصاً إذا ما تعذر وجود سجلات أو دفاتر منتظمة يمكن معها حصر الإنتاج الفعلي والمحاسبة على ضوءه .

وقد قامت مصلحة الضرائب العامة على المبيعات بإبرام العديد من الاتفاقيات مع بعض طوائف المسجلين لوضع أسس التحاسب الضريبي بناء على دراسات فنية قدمتها هذه الطوائف بعد مناقشتها وموافقة أطراف التعاقد عليها ، إلا أنه بعد تطبيق المرحلة الثانية والثالثة من القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠١ ، اتجهت مصلحة الضرائب العامة على المبيعات إلى الحد من اتباع الأساس الحكمي .

ثانياً : حالات تحديد وعاء الضريبة .

تتعدد حالات تحديد وعاء الضريبة العامة على المبيعات ارتباطاً بمنشأها (بلد الصنع) ومصدر الحصول عليها ، فلقد ميزت المادة رقم (٦) من القانون بين قيمة البلع المصنعة محلياً والبلع المستوردة ، وذلك على النحو التالي :-

١ - السلع المصنعة محلياً : وفقاً لنص المادة

تكلفة الجهاز ٣٤٠٠ جنيه يضاف إليه هامش ربح ٤٠ ٪ ولقد باع لإحدى الشركات المصرية التي تقوم بتجهيز مبنى الإدارة العامة لها عدد ١٠٠ جهاز بخضم تجارى ١٠ ٪ وبلغت مصاريف التركيب المضافة إلى فاتورة البيع ٢١٦ جنيها لجهاز ، ففى هذه الحالة يتم قياس وعاء الضريبة العامة على المبيعات على النحو التالى:

جنيه	
٤٧٦٠٠٠	قيمة الأجهزة (٢٤٠٠ × ١٤٠ = ٤٧٦٠ × ١٠٠)
(٤٧٦٠٠)	الخضم التجارى (٧٦٠٠ × ١٠ ٪)
٤٢٨٤٠٠	
٢١٦٠٠	مصاريف التركيب (٢١٦ × ١٠٠)
٤٥٠٠٠٠	وعاء الضريبة

٢ - السلع المستوردة من الخارج : وفقاً للمادة رقم (٢/٦) من القانون تعتبر القيمة المحددة اسماً لتحديد الضريبة الجمركية هي القيمة المحددة لوعاء الضريبة العامة على المبيعات ، وهو ما يتطلب التعرف على كيفية تحديد قيمة السلعة للأغراض الجمركية .

فلقد أوضحت المادة رقم (٢٢) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ كيفية تحديد القيمة الواجب الإقرار عنها فى حالة البضائع المستوردة ، وباستقراء نص المادة سالف الذكر

(١) كانت المادة (١/٦) أولاً من اللائحة التنفيذية للقانون - قبل إلغائها بقرار وزير المالية رقم (٧٤٩) لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات - تقضى بعدم دخول مقابل التصليح والصيانة أو التركيب أو النقل فى وعاء الضريبة بالنسبة للسلع ، إلا أن المادة المقابلة لتلك المادة هى القرار رقم (٧٤٩) لسنة ٢٠٠١ لم تقض بذلك حيث تم إخضاع هذه الخدمات للضريبة بالقرار الجمهورى رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ باعتبارها خدمات تشغيل للغير .

رقم (١/٦) من القانون يتم تحديد القيمة الواجب الإقرار عنها بالنسبة للسلع المحلية على أساس قيمتها البيعية سواء أكانت القيمة المدفوعة فعلاً أو السعر المسائد فى السوق حسب الأحوال ، وذلك كما أوضحنا فى الفرعية السابقة .

وقد أوضحت المادة (٦/خامساً) من اللائحة التنفيذية للقانون باستبعاد الخصومات التجارية المتعارف عليها ، شريطة أن يكون البيع من مسجل إلى مشتر مستقل عنه ، وبحيث يكون الوعاء هو القيمة المدفوعة فعلاً .

وتأسيساً على ما سبق ، فإن وعاء الضريبة بالنسبة للسلع المصنعة محلياً يتحدد على أساس القيمة البيعية الصافية التى يمكن قياسها بالنموذج رقم (١) الآتى :

نموذج رقم (١)

قياس وعاء الضريبة للسلع المحلية

قيمة السلعة	xx
يستبعد ما يلى:	
الخضم التجارى	(xx)
	xx
(هى حالة البيع من مسجل إلى مشتر مستقل)	
يضاف ما يلى (١):	
مقابل النقل	xx
مقابل التصليح	xx
مقابل الصيانة	xx
مقابل التركيب	xx
وعاء الضريبة (القيمة المدفوعة فعلاً)	xx
	xx

مثال رقم (١) حالة تحديد وعاء الضريبة لسلعة مصنعة محلياً : يقوم أجد المنتجين المسجلين بتصنيع أجهزة التكييف بمنطقة المكس بالإسكندرية ، وقد أنتج خلال شهر يناير ٢٠٠٢ عدد ٢٠٠٠ جهاز

يتضح أن المشرع حدد عناصر هذه القيمة على النحو التالي (١) :

(أ) **عنصر الثمن** : يقصد بالثمن الذى تحسب على أساس القيمة بالثمن الذى تساويه السلعة إذا عرضت فى سوق منافسة حرة بين مشترين وبائع مستقل كلا منهما عن الآخر .

(ب) **عنصر الزمن** : يتم تحديد القيمة للأغراض الجمركية على أساس الثمن الذى تساويه البضاعة الواردة فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى ، أى واقعة قيد البيان الجمركى الذى يعده المستورد ويقدمه إلى الإدارة الجمركية التى تقوم بتسجيله فى دفتر (٤٦ك م) ويعد هذا البيان بمثابة شهادة لإجراءات تحتوى على كافة المعلومات والإيضاحات الخاصة بالسلعة المستوردة .

(ج) **عنصر المكان** : يتحدد المكان الذى على أساسه تتحدد القيمة للأغراض الضريبية بمكان وصول البضاعة وتسليمها (بلد المستورد) ، وذلك بافتراض تحمل البائع بكافة التكاليف والتنفقات حتى تاريخ تسليمها فى ميناء الوصول ، وكذلك بافتراض أن المشتري يتحمل أية ضرائب أو رسوم مفروضة فى البلد المستوردة .

وعلى ذلك فإن القيمة التى تحسب على أساسها الضريبة الجمركية هى قيمة البضاعة (سيف) أى على أساس ثمن السلع Cost مضافاً إليه التأمين Insurance وكذلك التولون البحرى Freight ، حيث يتم ربط الضريبة الجمركية على

أساس العناصر الثلاثة ^١مجتمعة مع مراعاة ما قد تتضمنه الفاتورة من خصومات مقبولة لدى مصلحة الجمارك ، وهى الخصم النقدى ، خصم الكمية ، الخصم للمستوى التجارى (فمثلاً يمنع تاجر الجملة خصماً يزيد عما يمنع لتاجر التجزئة) ، خصومات التصدير (وذلك بالنسبة للسلع التى تواجه منافسة شديدة فى بلد المستورد) ، والخصومات التى تمنح لوجود عيوب فى الصنف المستورد .

وقد أورد قرار وزير المالية رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٨ - فى شأن تقدير قيمة البضائع للأغراض الجمركية المعمول به حالياً - القواعد الآتية :-

- البضائع المحدد قيمتها بنقد أجنبى أو بحسابات اتفاقيات أو حسابات غير مقيمة تقدر قيمتها على أساس القيمة الفعلية للبضائع مقومة بالعملة المصرية فى ميناء أو مكان الوصول فى تاريخ تسجيل البيان الجمركى محسوبة على أساس القيمة المعادلة والمحددة وفقاً للنظام الذى يصدره وزير الاقتصاد و (التجارة الخارجية) .

- تعتبر أسعار الصرف للعملات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصرى الذى يذيعها البنك المركزى المصرى لدى البنوك التجارية المعتمدة فى نفس يوم تسجيل البيان الجمركى هى الأسعار الرسمية لبئع العملة والتى يعتد بها عند تحديد القيمة للأغراض الجمركية .

(١) د. سيد أحمد عبدالمطلب وآخرون ، دراسات فى المحاسبة الضريبية ، مطابع الدار الهندسية ، بدون تاريخ ، ص ١٦٢ - ١٦٧ .

من السلة (C)	xx
يستفيد ما يلي:	(xxx)
الخصومات المقبولة جمركياً	xx
صافي ثمن السلة	
يضاف إليه	
التأمين البحري (I)	xx
التولون البحري (F)	xx
	xx
قيمة السلة (سيف)	xx
يضاف إليها	
الضرائب الجمركية	xx
ضرائب ورسم أخرى	xx
	xx
وعاء الضريبة	xx

مثال رقم (٧) حالة تحديد وعاء الضريبة لسلعة مستوردة :
 قام أحد تجار الأجهزة المنزلية باستيراد عدد ٥٠ ثلاجة كلفينيتور قيمة الثلاجة (سيف) ١٠٠٠ دولار أمريكي وفئة الرسوم الجمركية على الثلاجة ٦٠ ٪ ، وقد بلغت الضرائب والرسوم الأخرى التي تم تحصيلها على هذه الرسالة ٤٠٠٠ جنيه ، وسعر الصرف للدولار ٤,٤٥ جنيهاً مصرية ، ففي هذه الحالة يكون وعاء الضريبة العامة على المبيعات كالتالي :

قيمة الأجهزة (١٠٠٠ × ٥٠ × ٤,٤٥)	جنيه
٢٢٢٥٠٠	
تضاف إليه	
الضرائب الجمركية (٢٢٢٥٠٠ × ٦٠ ٪)	١٣٣٥٠٠
الضرائب والرسوم الأخرى	٤٠٠٠
	١٣٧٥٠٠
وعاء الضريبة	٣١٠٠٠٠

(١) من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة خلاف الضرائب الجمركية ، ما يفرض على السلعة من رسوم لمصاحب الغرف الصناعية (كرسم دعم صناعة الحرير الصناعي - رسم صناديق الدخان ، رسم دعم صناعة الجلود ... إلخ)
 أنظر منشور مصلحة الضرائب العامة على المبيعات رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٢ .

لا تكون الجمارك - في كافة الأحوال - مقيدة بما ورد بالمستندات المقدمة إليها والدالة على قيمة البضاعة بما فيها الفاتورة الضريبية الأصلية نفسها حتى ولو كانت مصدقة عليها ، إذ للجمارك تقدير قيمة البضاعة بحسب سعرها الذي تساويه في السوق العالمية وفقاً لقوائم الأسعار العالمية التي تذاغ على مشروع الجمارك بصفة دورية ومنظمة .

هذا وإذا ما تم التعرف على القيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية ، فإنه يتم تطبيق ما نصت عليه المادة رقم (٢/١١) من قانون ضريبة المبيعات بشأن تحديد وعاء الضريبة ، مع مراعاة ما تنص عليه المادة (٦/١) ثانياً وسابهاً) من اللائحة التنفيذية للقانون ، والتي تقضى بأن يكون وعاء الضريبة للسلع المستوردة من الخارج والسلع المعفاة من الضرائب الجمركية كلياً أو جزئياً والسلع الخاضعة لضرائب جمركية مخفضة ، هو كامل القيمة الواجب الإقرار عنها لتحديد الضريبة الجمركية بالبيان الجمركي مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على السلعة (١) .
 وتأسيساً على ما سبق ، فإن وعاء الضريبة بالنسبة للسلع المستوردة من الخارج هي مرحلة الإفراج الجمركي يمكن قياسه بالنموذج رقم (٧) الآتي :

نموذج رقم (٢)

قياس وعاء الضريبة للسلع المستوردة من الخارج

٣ - السلع المتداولة بالمناطق الحرة :

تعد المنطقة الحرة جزءاً من إقليم الدولة يتم تحديد نطاقه المكاني وتقام فيه مشروعات اقتصادية يصدر بها ترخيص من الجهة المختصة ، وتأخذ المنطقة الحرة حكم الأرض الأجنبية بالنسبة لحركة تداول الصادرات والواردات .

وينظم أحكام المناطق الحرة في مصر حالياً قانون الجمارك رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٣ ، كما يقرر قانون الاستثمار رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ لتلك المناطق العديد من المزايا على ما يتم استيراده وتصديره من بضائع ، وعلى ما يرد لها من أصول رأسمالية و سلع وبضائع .

وقد سائر المشرع في الضريبة العامة على المبيعات ما أخذت به القوانين سائلة الذكر بالنسبة للمناطق الحرة ، حيث خص المناطق والمدن والأسواق الحرة بمعاملة ضريبية متميزة وذلك لتشجيع هذه المناطق على الإنتاج والتصدير للخارج ، وحتى يتسنى لها المنافسة في الأسواق الدولية .

وتوضح أحكام المادتين رقم (٧) ، ورقم (٨) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ وكذلك المادة (٦/سادساً) من اللائحة التنفيذية للقانون أسس المعاملة الضريبية للسلع المتداولة في المناطق والمدن والأسواق الحرة ، حيث تنص المادة رقم (٧) من القانون على أن : « تخضع للضريبة بسعر (صفر) السلع أو الخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة إلى خارج البلاد .

ولا تستحق الضريبة على ما تستورد هذه الجهات من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل المناطق ، والمدن الحرة ، والأسواق الحرة عدا سيارات الركوب .

كما لا تستحق الضريبة على السلع العابرة بشرط أن يتم النقل تحت رقابة مصلحة الجمارك وفقاً للإجراءات والاشتراطات والضمانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .»

كما تنص المادة رقم (٨) من القانون على أن : «مع عدم الإخلال بما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السابقة تستحق الضريبة على ما يرد من سلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى المناطق ، والمدن ، والأسواق الحرة ، لاستهلاكها المحلي داخل هذه الأماكن .

ويعتبر الاستيراد بفرض الإتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي .

كما تستحق الضريبة على ما يستورد من سلع أو خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون من المناطق ، والمدن والأسواق الحرة ، إلى السوق المحلي داخل البلاد وذلك عدا ما نص عليه في الفقرتين السابقتين من هذه المادة .»

وتعامل الخدمات والسلع المصنعة في مشروعات المناطق والمدن الحرة معاملة السلع المستوردة من الخارج عند سحبها للاستهلاك أو الاستعمال المحلي .

وتحدد اللائحة التنفيذية الحدود والقواعد

وباستقراء النصوص السابقة يمكن عرض أسس تحديد الوعاء بالنسبة للسلع المتداولة بالمناطق والمدن والأسواق الحرة سواء الواردة إليها أو الصادرة منها ، وذلك على النحو التالي :

١/٣ السلع الواردة للمناطق والمدن والأسواق الحرة : وتتمثل هذه السلع فيما يتم استيراده من الخارج ، وكذلك السلع المشتراة من السوق المحلي ، ويتم المعاملة الضريبية بالنسبة لكل نوع من هذه السلع كالتالي :

(أ) السلع المستوردة من الخارج : ويقصد بها السلع التي تقوم المشروعات التي تزاوّل نشاطها المرخص به داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة باستيرادها من الخارج وقد يتم استيراد هذه السلع لغرض استخدامها في النشاط المرخص به أو لغرض الاستهلاك أو الإتجار ، وتوضح المادتان رقم (٧) ورقم (٨) من القانون ، والمادة (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون المعاملة الضريبية لهذه السلع بالتفرق بين الحالات الآتية :

الحالة الأولى : وهي حالة السلع التي تقوم باستيرادها المشروعات العاملة في المناطق والمدن والأسواق الحرة لاستخدامها كمستلزمات إنتاج للنشاط المرخص به . فهذه السلع لا يستحق عنها ضريبة وفقاً للمادة (٧/٧) من القانون باستثناء سيارات الركوب ، حيث تخضع هذه السيارات للضريبة بنفس الأسس السابق مناقشتها في مجال قياس وعاء الضريبة على السلع المستوردة من الخارج ،

المنظمة للأحكام المنصوص عليها في هذه المادة والمادة السابقة .

كما تنص المادة رقم (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون على أن :

أولاً : تسرى في شأن تنفيذ أحكام المادتين (٧) و (٨) من القانون فيما يختص بالسلع الخاضعة للرقابة الجمركية الإجراءات والشروط والضمانات ونظم الرقابة المعمول بها في شأن الضريبة الجمركية .

وتحدد السلع والخدمات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق والمدن أو الأسواق الحرة بمعرفة الجهات المختصة .

ثانياً : تعامل السلع المنتجة محلياً واللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروعات داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة معاملة السلع المصدرة للخارج وفقاً للإجراءات المقررة في شأنها .

ثالثاً : تستحق الضريبة على السلع أو الخدمات الواردة للاستهلاك المحلي داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة عند الإفراج عنها من الجمارك .

ويعتبر الاستيراد بغرض الإتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي .

وهي حالة خروج هذه السلع من المناطق والمدن والأسواق الحرة إلى السوق المحلي داخل البلاد لا تستحق الضريبة إلا على قيمة الضرائب الجمركية المستحقة عليها .

الكمية ٣٠٠٠ مكثف ، سعر المكثف سيف ٦٠ دولاراً أمريكياً ، رسم الوارد على المكثفات ٤٠ % ، وقد بلغت مصاريف التفرغ ٤٠٠٠ جنيهه ، وسعر الصرف للدولار ٤,٥٥ جنيهات ، هفى هذه الحالة يكون وعاء الضريبة العامة على المبيعات كالتالى :

جنيهه	٨١٩٠٠٠
قيمة السلعة سيف (٤,٥٥ × ٦٠ × ٣٠٠٠)	٤٠٠٠
مصاريف التفرغ	
وعاء الضريبة	٨٢٣٠٠٠

الحالة الثالثة : وهى حالة السلع العابرة ، وتمثل هذه السلع فى بضاعة ترد من الخارج إلى الدولة فى مرحلة تبدأ وتنتهى خارج حدودها دون أن تتداول داخل البلاد ، وقد يحدث ذلك بنقل تلك البضاعة من سفينة إلى أخرى فى نفس الميناء أو ميناء آخر ، أو بإيداعها المخازن المعبدة لذلك بالدائرة الجمركية حتى تصدر إلى الخارج . ولما كانت البضاعة العابرة غير معبدة أساساً للاستهلاك المحلى فإن المادة (٣/٧) قضت بعدم استحقاق الضريبة عليها شريطة أن يتم نقل هذه البضاعة باتباع الإجراءات والشروط والضمانات المعمول بها فى شأن الضريبة الجمركية فيما يختص بالسلع الخاصة للرقابة الجمركية .

[وسنوالى استكمال هذا البحث]

[فى العدد القادم]

ويعنى ذلك أن قياس وعاء الضريبة بالنسبة لهذه السيارات يتم باستخدام النموذج رقم (٢) سالف الذكر .

ومن نافلة القول ، إن الذى يخضع فى هذه الحالة سيارات الركوب فقط ، حيث إنه إذا قامت هذه المشروعات باستيراد أنواع أخرى من السيارات ، فإن الضريبة لا تسرى عليها ، إذ إنه لو كان المشرع فى نيته إخضاع سيارات النقل المخصصة لتلك المشروعات لنص على ذلك صراحة ، كما فعل فى المادة (٢/٨) من القانون التى نمرضها فى الحالة التالية .

الحالة الثانية : وهى حالة السلع التى تقوم المشروعات العاملة فى المناطق والمدن والأسواق الحرة باستيرادها من الخارج بغرض الاستهلاك أو بفرض الإجتار ، حيث تسرى عليها الضريبة وفقاً للمادة (٢/٨) من القانون الذى اعتبرته استيراداً كالاستهلاك المحلى حتى ولو كان الاستيراد بفرض الإجتار ، ويعنى ذلك أن هذه السلع تخضع للضريبة على المبيعات فى مرحلة الإفراج الجمركى ، ولذلك يتحدد وعاءها بالقيمة (سيف) التى يوضح مكوناتها النموذج رقم (٢) الخاص بقياس وعاء الضريبة على السلع المستوردة من الخارج .

مثال رقم (٣) تحديد وعاء الضريبة لسلعة مستوردة لغرض الإجتار داخل المنطقة الحرة :

استورد أحد التجار رسالة مكثفات لزوم تصنيع الثلاثات برسم المنطقة الحرة بالعامرية وقد تبين من مستندات دخول هذه الرسالة ما يلى :

الحساب الختامي... وماذا يقول ؟

دكتور/ محمد الباز

يجب أن نفرق بين أمرين هنا ... الأمر الأول حجم الإنفاق العام «١٢٥» مليار جنيه وهذا ليس حجماً كبيراً لا مبرر له بل إنه في حاجة إلى زيادة لأن الخدمات العامة ما زالت حجماً وجودية تحتاج إلى المزيد ... وأما الأمر الثاني هو مدى فاعلية هذا الإنفاق أي كان حجمه وتلك قضية أخرى تبدي وزارة المالية أهمية خاصة لها ولكنها تحتاج إلى مزيد من الجهد من مختلف الوزارات ومن المجتمع بأسره .

إن إن يفصح عنه الحساب الختامي هنا هو ضعف الموارد العامة بشكل ملحوظ عند مقارنتها بحجم الإنفاق العام على تواضعه . **وهذا** يطرح علينا سؤالاً مهماً كيف نمنع الموارد العامة والتي لم تصل حتى إلى نصف الإنفاق العام .

هذا هو السؤال المطروح هنا ...

ونحن نطرح هنا سبعة محاور في هذا الاتجاه هي :-

١ - إعادة هيكلة النظام الضريبي برمته ... ذلك أن ما يستند إليه النظام القائم هو افتراض لم تثبت صحته ... وهو أن ضرائب أكثر ذات سعر أكبر تؤدي إلى حصيلة أوفر .

ونحن نزعم أن إعادة الهيكلة هنا يجب أن تتبنى فرضاً آخر هو ضرائب أقل ذات سعر معتدل تؤدي إلى حصيلة أكبر ...

عن **الصاب الختامي** لموازنة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ كانت وقفتنا عرضنا فيها للفرق بين الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي كما عرضنا لمكونات كلا منهما ... ثم وقفنا عند إطار الموازنة العامة في مصر بأبوابها الأربعة .

وسندنا نتكلم عن الموازنة العامة في مصر فإنها تشمل أمرين : الموازنة العامة للدولة (الجهاز الإداري + وحدات الإدارة المحلية + الهيئات العامة الخدمية) ، وموازنة الهيئات الاقتصادية العامة ... وكذلك يكون الحساب الختامي لتلك الموازنة .

والسؤال المباشر الذي نطرحه بمناسبة مناقشة حساب ختامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ... ماذا يقول هذا الحساب الختامي ... وما دلالة ما يقول ... وكيف نتعامل مع ذلك ؟

ماذا يقول الحساب الختامي لعام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ؟ **أولاً** ، إن الموازنة العامة (الإيرادات) بالغة الضعف فهي لم تتجاوز ٨٩ مليار جنيه تقريباً ... والإنفاق العام بلغ ١٢٥ مليار جنيه تقريباً ... أي يعجز حوالى ٤٦ مليار جنيه وهو ما يتجاوز نصف قيمة الموارد العامة ... أي أن كل جنيه نفقته نستدين أكثر من نصفه .

فهو هذا يعكس ضعفاً في الموارد أم زيادة في الإنفاق العام لا مبرر لها ... ؟

بخفض عبئه على الموازنة العامة بفض النظر عن كون حجم هذا الدين فى الحدود الآمنة أم أنه بدأ يتجاوزها .

٦ - معالجة أوضاع الهيئات الاقتصادية العامة وفق برنامج مختلف عن «استبدال الديون بأصول» وهذا أمر يحتاج إلى اهتمام خاص بدأناء ولم نستكمله بعد .

٧ - تحسين نمط وأسلوب توزيع الدخل القومى بما يدفع معدلات التنمية ويحقق المعدل الاجتماعى ويوفر أساساً سليماً لزيادة طاقة المجتمع الضريبية .

ثانياً : ضرورة تحسين أساليب وآليات وضع تقديرات الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال ما يلى :

١ - الانتقال من موازنة الاعتمادات والبنود إلى موازنة البرامج والأداء ... وهذا يعنى أن تستند تقديرات الموازنة ليس فقط إلى ما تحقق من نتائج عن سنوات سابقة ولكن أيضاً ما يستهدف ويتوقع خلال الفترة القادمة فى شكل برامج مدروسة لكل وحدة من وحدات الموازنة .

٢ - تحسين واستكمال دورة إعداد الموازنة ... ذلك أنه بعد تجميع تقديرات الموازنة لوحدة الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية ووضعها على أساس مركزى يجب مرة أخرى العودة بتلك التقديرات إلى العمليات ووحدات التنفيذ لإعادة صياغة برامجها على هذا الأساس وكذلك استطلاع رأى تلك الوحدات فى إطار ما يعرف بالتنفيذ العكسية أو المرتدة بين المستوى

وقد جرينا ذلك فى بعض الأحيان وثبت نجاحه وفاعليته ... فى الرسوم المقررة مثلاً على تسجيل العقارات عندما انخفض سعر الرسم إلى النصف زادت الحصيلة إلى الضعف ... وأرجوكم أن تراجعوا الأرقام فى هذا الصدد ... وهذا فقط مجرد مثال .

٢ - الاستمرار فى تحسين الإدارة الضريبية من حيث حصر المجتمع الضريبى وتطوير عمليات الفحص والربط والتحصيلى ... والقضاء على التراكمات التى تؤدى إلى تقادم الضريبة وهذا موضوع أعلم أن وزارة المالية تعطيه اهتماماً خاصاً وحدث فيه تقدم ملحوظ ... ولكن الاستمرار فيه أمر مهم فمزال الطريق طويلاً فى هذا الصدد .

٣ - إنهاء المتأخرات الضريبية لدى الجهات الحكومية أو غير الحكومية وتسوية آلاف المنازعات فى المحاكم ولجان الطعن واللجان الداخلية وفقاً لرؤية أكثر واقعية ... وإعطاء مرونة للجهاز الضريبى تحقق له أمرين : سرعة الانتهاء من ذلك وزيادة اتفاقيات أو أساليب التحاسب الضريبى مع الأنشطة النوعية .

٤ - تشجيع الاقتصاد غير الرسمى على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمى بأسلوب الترغيب وليس التهريب وهذا لا بد أن تكون له آليات مختلفة تحقق فائدة ومصلحة للطرفين ولنا عودة إلى هذا الموضوع .

٥ - إعادة هيكلة الدين العام المحلى بما يسمح

بلغت فى ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ م حوالى ١٣,٤ مليار جنيه .

٢ - تحسين عملية تحليل نتائج الموازنة العامة وتحليل الجزء الأكبر من الاعتمادات الإجمالية فى الموازنة على زيادة اعتمادات بعض البنود وهذا لا يمنع من الاحتفاظ باحتياطي غير موزع لمواجهة الطوارئ لدى السلطة المركزية .

٣ - العمل على إجراء مقارنة ربع سنوية لتنفيذ الموازنة العامة على نمط ما يحدث بالنسبة لخطة التنمية والتي تقوم وزارة التخطيط بها .

تلك بعض الجوانب التي يمكن أن نقف عندها في إطار ما اتضح عنه الحساب الختامي.

المركزي والمستويات الأخرى ... وذلك بدلا عن التسلسل الهرمي وحيد الاتجاه في دورة الموازنة وقد أشار تقرير لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب بحق إلى هذه النقطة .

ثالثاً : تفعيل آليات وأساليب الرقابة وذلك من خلال ما يلي :-

١ - دراسة وتحليل دور التأشيرات العامة والخاصة المرفقة بقانون ربط الموازنة بما يحسن من عملية التخطيط المالي العام ويحسن من إدارة الإنفاق العام ومن الجدير بالذكر هنا أن صافي التعديلات القانونية على الربط الأصلي للإنفاق العام بموجب التأشيرات العامة والخاصة



شركة بيع المصنوعات المصرية

اقتناء احتياجات الصيف

باسعار لا تقبل المنافسة



- * الأنفاق والذوق لكل أفراد الأسرة .
- * الجديد للبيت المصري وكل عروسين .

بيع المصنوعات المصرية ... اسم له مكانته

وزارة المالية
مصلحة الضرائب على المبيعات
الإدارة المركزية لمراكز التدريب
إدارة التدريب على المكافحة والعمليات والتفتيش

الخبير

الهدف :

- (١) ماهية الدين .
- (٢) الشروط الواجب توافرها في الدين .
- (٣) مصادر الدين .
- (٤) أنواع الدين .

وهو تحقيق ذلك بدقة تامة في ضوء أحكام قانون المرافعات والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات .

مقدمة :

والآن سنتناول بالدراسة حالة عدم التزام المسجل بالسداد في الميعاد القانوني حيث تعتبر مستحقات المصلحة في هذه الحالة ديناً واجباً سداً في ذمة المكلف ، إلا أن هذا الدين يجب توافر شروط معينة له حتى يعتبر ديناً يمكن المطالبة به واتخاذ الإجراءات القانونية بشأن حالة عدم سدا طوعية من جانب المكلف بأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٩١ وتبدو أهمية دراسة الدين لما له من تأثير سلبي على حصيلة المصلحة حيث إن تراكم

هذه الديون أو المستحقات وزيادتها بصفة مفردة سيؤثر في النهاية على التزام المصلحة بتحقيق الربط المنوط بها تحقيقه وفقاً لخطة الموازنة العامة للدولة كما أن ذلك سيؤدي إلى ما يحصل عليه موظفو المصلحة من مكافآت أو امتيازات والعكس عند الإجهاز على هذه الديون والعمل على الحد منها أولاً بأول وملاحقتها وتكثيف الجهود في سبيل تحصيلها سينعكس ذلك بدوره على موظفي المصلحة من حيث إثابتهم ومكافأتهم وسنتناول الآن دراسة ماهية الدين وشروطه ومصادره وأنواعه .

(١) ماهية الدين :

١/١ هو كل مبلغ مستحق للمصلحة أيأ كان سند الاستحقاق حل موعد سداً ولم يسدد يعتبر ديناً .

٢/١ ويعتبر الدين رابطة بين طرفين أحدهما دائن والآخر مدين بمقتضى هذه الرابطة يقوم المدين بالسداد طوعية أما إذا امتنع عن الوفاء بالسداد فللدائن

(٢) مصادر الدين :

١/٣ إقرار غير مصحوب بالسداد .

٢/٣ فروق الفحص (نموذج ١٥ ض .ع.م)

(نموذج ١٤ ض .ع.م) كتقدير مكتبي

للمصلحة في حالة عدم تقديم الإقرار .

٣/٣ الشيكات المرتدة .

٤/٣ الأحكام النهائية الصادرة لصالح

المصلحة .

٥/٣ قرارات التحكيم .

٦/٣ الموقوفات .

٧/٣ السلع الرأسمالية .

٨/٣ الضريبة الإضافية (نموذج ١٦ ض .ع.م) .

وستتكم عن مصادر الدين بالتفصيل كما يلي :

١/٣ إقرار غير مصحوب بالسداد :-

أوجب القانون ١١ لسنة ١٩٩١ في المادة

"١٦" منه على أن يقوم المسجل بتقديم

إقراره الشهري ولو لم يكن قد حقق بيوعاً

أو أدى أية خدمات خلال شهر المحاسبة

وأوجب المادة ٢٢ من القانون ذاته على

أن يكون الإقرار الشهري مقترناً بسداد

الضريبة ... ويفهم من ذلك أن عدم سداد

الضريبة المستحقة للمصلحة في

الميعاد القانوني يعطى لها الحق في

اتخاذ ما تراه من إجراءات قانونية في

سبيل تحصيل الضريبة لكونها أصبحت

ديناً مستحقاً لها في ذمة المكلف .

٢/٣ فروق فحص :-

نموذج ١٥ ض .ع.م ، ونموذج ١٤ ض .ع.م

كتقدير مكتبي للمصلحة في حالة عدم

الحصول على هذا السداد رغماً عن إرادة

المدين وهو ما يسمى بالإلزام الجبري أو

التنفيذ الجبري والذي سنعرض له

مستقبلاً تحت عنوان " الحيز الإداري " .

(٢) الشروط الواجب توافرها في الدين :-

يجب أن يتوافر في الدين ثلاثة شروط وهي :-

١/٢ أن يكون الدين محقق الوجود .

٢/٢ أن يكون معين المقدار .

٣/٢ أن يكون حال الأداء .

وستتناول بالشرح والحديث عن كل شرط من

هذه الشروط :

١/٢ أن يكون الدين محقق الوجود :-

بمعنى أن يكون هناك دين ثابت في ذمة

المدين ليس معلقاً على شرط لم يتحقق

بعد أو يكون ديناً احتمالياً بمعنى قد

يتواجد هذا الدين في المستقبل أو قد

يكون الدين محل شك أو أن يكون هناك

نزاع حوله .

٢/٢ أن يكون الدين معين المقدار :-

بمعنى أن هذا الدين محدد مقداره حيث

سنرى فيما بعد أنه في حالة التنفيذ

الجبري على أموال المدين أن العجز

يقتصر على الوفاء لمستحقات الدائن .

٢/٢ أن يكون الدين حال الأداء :-

بمعنى كون الدين مستحقاً بالفعل في ذمة

المدين فلا يمكن مطالبة المدين بالوفاء

بالتزامه أو إجباره على الوفاء به إلا إذا

كان حق الدائن مستحق الأداء فعلاً فإذا

كان مؤجلاً فلا يجوز إجباره بالسداد إلا

إذا حل ميعاد الأجل .

٤/٣ الأحكام النهائية الصادرة لصالح المصلحة :-

قد يثور نزاع حول مستحقات المصلحة ويقوم صاحب الشأن برفع دعوى فى الموضوع ، وقد يكون رفع الدعوى بناء على طلب من المصلحة ضد صاحب الشأن كما فى حالة التهريب من سداد الضريبة وعند صيرورة الحكم نهائياً وصادراً لصالح المصلحة بأحقيتها فى الضريبة فلها التنفيذ بمقتضى هذا الحكم لكون مستحقات المصلحة أصبحت ديناً فى ذمة صاحب الشأن وواجباً سداده .

٥/٣ قرارات التحكيم :-

فى حالة إحالة النزاع للتحكيم (طبقاً للمادة ٢٥ من ق ١١ لسنة ١٩٩١) وصدر قرار نهائى فى التحكيم لصالح المصلحة فلها أن تشرع فوراً فى المطالبة بمستحققاتها الصادرة بها قرار المحكمين باعتبار مستحقات المصلحة ديناً ثابتاً فى ذمة المسجل لصدور قرار بأغلبية أصوات المحكمين لصالح المصلحة .

٦/٣ الموقوفات :-

وهى تلك السلع التى يتم السماح بخروجها من المنافذ الجمركية ولم يتم سداد ضريبة المبيعات المستحقة عليها لحين تحديد موقفها من الإعفاء من عدمه أو اتخاذ الجهة المستوردة التدابير اللازمة لسداد الضريبة وفى حالة استحقاق المصلحة للضريبة لصدور قرار بعدم الموافقة على الإعفاء أو عدم السداد

تعديل الإقرار المقدم من المسجل ويخطر المسجل بهذا التعديل بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال ثلاث سنوات من تاريخ تسليمه الإقرار للمصلحة (١٧م) ... ويفهم من ذلك أنه فى حالة فحص إقرارات المسجل واستحقاق المصلحة لفروق ضريبية ناتجة عن فحص هذه الإقرارات وعند انتهاء المواعيد القانونية للتظلم من هذه التقديرات وكونها أصبحت نهائية فللمصلحة الحق فى اتخاذ ما تراه من إجراءات قانونية فى سبيل تحصيل تلك المستحقات لكونها ديناً مستحقاً للمصلحة ... كذلك للمصلحة الحق فى تقدير الضريبة حالة عدم قيام المسجل بتقديم إقراره الشهرى فى الميعاد القانونى (نموذج ١٤ ض ١٠ ع ٠ م) وهو عبارة عن تقدير مكتبى جزاء للمسجل الذى يتخلف عن تقديم إقراره الضريبى فى الميعاد القانونى .

٧/٣ الشيكات المرتدة :-

وهى الشيكات التى يقوم بعض السادة المسجلين بتقديمها للمصلحة عن ضريبة مبيعات أو فروق أو ضريبة وفاء لمستحققاتها دون تحصيلها لأمر الذى يفوت على الخزانة العامة الحصول على مواردها فى التوقيتات التى حددها القانون .

وهى الديون التى تدخل فيها المستحقات المستحقة للدولة أو الحكومة أو الهيئات العامة والمدين بها أفراد أو هيئات عامة أو خاصة أخرى تشمل الضرائب والرسوم وهذه المستحقات تعتبر ديوناً لها حق الامتياز فى حالة تعدد الدائنين لمدين واحد أو عدة مدينين وقد يكون متنازع عليها أو غير متنازع عليها وقد نصت المادة ٣٤ من قانون ١١ لسنة ١٩٩١ بأن الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة للمصلحة بمقتضى هذا القانون لها امتياز على جميع أموال المدينين بها أو المكلفين بتحصيلها وتوريدها للمصلحة عدا المصاريف القضائية (مادة ١١٢٩ مدنى) ويثبت لها ميزتا التقديم والتتبع فيكون للمصلحة حق استيفاء دينها قبل أى دين آخر حتى لو كان ممتازاً عدا المصاريف القضائية كما أن للمصلحة حق تتبع أموال مدينها توطئة للتنفيذ عليها فى أى يد كانت .

٢/٤ دين صادى :-

هى الديون التى يخرج مفهومها عن مفهوم الديون الممتازة السابق تعريفها .

ملخص :

وبذلك تكون قد انتهينا من دراسة الدين وحددنا ماهية الدين وشروطه ومصادره وأخيراً أنواع الدين .

تصبح الضريبة واجبة السداد لكون مستحقات المصلحة فى هذه الحالة ديناً واجباً سداده .

٧/٢ السلع الرأسمالية :-

وهى السلع التى يتم السماح بخروجها من المنافذ الجمركية من آلات ومعدات لازمة لتشغيل المصانع أو الورش ... فقد يسر القانون سداد الضريبة المستحقة على هذه السلع بتقسيمها بأقسام سنوية وعليه فبعد حلول ميعاد استحقاق المصلحة لهذه الأقسام وعدم سدادها فى المواعيد المحددة لذلك فالمصلحة الحق فى اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات قانونية فى سبيل تحصيل تلك المستحقات باعتبارها ديناً واجب سداده كما لها الرجوع على الشركة الضامنة لسداد هذه الأقسام وهى شركة التأمين المختصة .

٨/٣ الضريبة الإضافية (نموذج ١٦ فى - ع.م) :-

وهى الضريبة الإضافية المستحقة بعد سداد الضريبة الأصلية وهى بواقع ٢/١ % عن كل أسبوع تأخير أو جزء منها من تاريخ السداد .

(٤) أنواع الدين :

١/٤ دين عادى .

٢/٤ دين ممتاز .

ونسعرض لكل نوع كما يلى :-

١/٤ دين ممتاز :-

مصر ومواجهة تحديات اتفاقية البات

دكتور

مصطفى كمال طایل

ولذا يعتبر تشجيع التجارة الدولية هدفاً من أهداف كافة المؤسسات السابق الإشارة إليها ، ولكن فيما يتعلق بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فإنه يعد الممود الفقري لهذه الاتفاقية منذ بدء سريانها في عام ١٩٤٨ ، وهى فى سبيل ذلك الهدف اتخذت أسلوبيين رئيسيين للوصول إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية على النحو التالى :-

الأول : تقديم المشورة للدول الأعضاء فى الاتفاقية فيما تصادفه من مشاكل فى تطبيقها ، حيث يقوم خبراء الجات بدراسة المشكلة المعروضة عليهم واقتراح عدد من الحلول البديلة للاختيار فيما بينهم وفقاً لظروف كل عضو من الدول الأعضاء .

الثانى : اللجوء إلى سبيل التفاوض الذى يؤدى بدوره إلى التوفيق بين الدول الأعضاء فى تنفيذ الاتفاقية بحيث لا يتم اللجوء إلى التصويت إلا فى أحوال نادرة عملياً ، وطبقاً لهذا الأسلوب الأخير فقد عقدت ثمانى جولات فى إطار هذه الاتفاقية تركز البحث بين الدول

خرجت قوى الحلفاء من الحرب العالمية الثانية منتصرة عسكرياً ولكن كانت فى ذات الوقت منهكة اقتصادياً بل ومدمرة فى بعض قطاعاتها الاقتصادية ، وهذا هو الحال بالنسبة لإنجلترا وفرنسا ناهيك عن دول المحور (ألمانيا - اليابان - إيطاليا) التى دمرت اقتصادياتها تماماً ، وهذه المجموعة الأخيرة هى التى خرجت منهزمة فى هذه الحرب ، ولذا كان السبيل إلى تدعيم اقتصاديات هذه الدول جميعها هو الإسراع بتجوية اقتصادياتها وإعادة بنائها من جديد من خلال مؤسسات اقتصادية دولية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وهذه المؤسسات قد تمخضت عن مؤتمر بريتون وودز فى عام ١٩٤٤ بالولايات المتحدة الأمريكية ، هذا بالإضافة إلى مشروع مارشال لتعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .

ولقد كان من أهم أهداف اتفاقية بريتون وودز هو العودة بالعالم إلى نظام التجارة الخارجية والمدفوعات الدولية متعددة الأطراف وتحرير التجارة الدولية .

(بين عضوين من أعضاء الاتفاقية) والتي تتعلق بصناعة الألياف في المنسوجات عموماً .

ويعد الاجتماع الأخير لاتفاقية الجات ذو أهمية خاصة ، إذ أقرت الدول المجتمعمة (٢٠ دولة) تعديل اسم اتفاقية الجات إلى (المنظمة العالمية للتجارة متعددة الأطراف) وكذا التوقيع على الاتفاقيات التي تؤمن مسار هذه المنظمة الدولية التي طال انتظارها لما يقارب ٥٠ عاماً والتي تتحصر فيما يلي :-

- اتفاقية الزراعة والمنسوجات .
- اتفاقية بشأن القضايا المتعلقة بالاستثمار .
- اتفاقية مكافحة الإغراق .
- اتفاقية التدقيق قبل الشحن .
- اتفاقية قواعد شهادات المنشأ .
- اتفاقية إجراءات تراخيص المنشأ .
- اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد .
- اتفاقية الدعم والتمويل .
- اتفاقية التدابير الوقائية .
- اتفاقية الخدمات .
- اتفاقية الملكية الفكرية .
- اتفاقية تسوية المنازعات .

ولقد وقعت حتى الآن على هذه الاتفاقيات ما يزيد على ١٢٥ دولة ، ولقد انضمت الصين الشعبية إلى هذه المنظمة والتي تعتبر مكسباً كبيراً لهذه المنظمة نظراً لإمكاناتها الاقتصادية والتجارية .

ولما كانت مصر أحد الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية أضحت لزاماً عليها أن تواجه المتغيرات الدولية التي مستمخض عند بداية

الأعضاء خلال الخمس جولات الأولى في كيفية تخفيض نسب الجمارك على السلع المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء أما الجولة السادسة (جولة كيندي) فقد أضافت إلى ما سبق كيفية التخفيف من الحواجز الأخرى غير الجمركية ، بينما سلكت الجولة السابعة المعروفة باسم جولة (طوكيو) مسلكاً أكثر طموحاً ، حيث وقعت في نهايتها (نوفمبر ١٩٧٩) الدول التسع والتسعون المشاركة فيها على عدد من الاتفاقيات التي شكلت فيما بينها إطاراً قانونياً أفضل يحكم التجارة الدولية ، وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد انضمت إلى هذه الاتفاقية في عام ١٩٧٠ .

ومع بداية عام ١٩٨٦ ، تم الإعداد للجولة الثامنة (جولة أوروغواي) والتي انتهت بالاجتماع الأخير في ربيع عام ١٩٩٤ (١٥/٤/١٩٩٤) بمدينة مراكش بالملكة المغربية وتعتبر هذه الجولة من أهم الجولات المشاركة فيها (١٧ دولة) بالإضافة إلى إدراج هذه الجولة لعدد من الموضوعات لم تكن مدرجة من قبل مثل :-

- إيجاد إطار ملائم للتجارة في مجال الخدمات .
- إيجاد الحلول لبعض مسائل تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة وعلاقة الجات بصندوق النقد والبنك الدوليين .
- المزيد من الحماية لجوانب الملكية الفكرية .
- إعادة النظر في الاتفاقيات ثنائية الأطراف

صادرات المنتجات القطنية على اختلاف أنواعها (قطن خام - قطن محلوّج - غزل قطنية - منسوجات قطنية) .

وفيما يتعلق بزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد المصري في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي وفي أعقاب سياسة الانفتاح الاقتصادي فإن هناك ضرورة ملحة لوضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية - خاصة وأن هناك زيادة طفيفة في معدل النمو الاقتصادي - يستهدف من ورائها القضاء على الخلل الهيكلي للإنتاج ومن ثم الاختناقات في بعض السلع والخدمات .

هذا على الرغم من وجود عوامل داخلية وخارجية مسؤولة عن ضعف القدرة الإنتاجية ، ومن العوامل الداخلية ذلك الانجراف الاستراتيجي في السياسات المصرية ، منذ الستينات حيث كان هناك اهتمام بالصناعة على حساب الزراعة ، ومن العوامل الخارجية شهدت علاقات مصر الخارجية تحيزاً واضحاً نحو التعامل مع الدول المتقدمة دون الدول النامية ، والنتيجة علاقات غير متوازنة لصالح الدول المتقدمة .

ولذلك فإن علاج قصور الإنتاج في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي وتواجد الحتفريات التي ستحدثها المنظمة العالمية للتجارة متعددة الأطراف - لن يتم إلا باتخاذ أساليب علمية من أهمها : -

- ١ - تخفيض نسبة رأس المال ونسبة التشغيل إلى الناتج القومي ، وتخفيض نسبة الطاقات العاطلة مادياً أو بشرياً سافرة أو مقنعة .

العمل بالاتفاقيات التي أقرتها المنظمة العالمية للتجارة خلال السنوات القليلة المقبلة ، إذ أنه من الظاهر للعيان أكبر دول العالم الثالث (ومصر إحدى هذه الدول) ستواجه صعوبة في اقتصادياتها من جراء هذه الاتفاقيات خاصة عند تصريفها لصادراتها داخل أسواق الدول المتقدمة ، إذ ستقابل كثيراً من التمييز لصالح المنتجات المحلية لهذه الدول وظهور السياسات العمائية لصالح المنتجين المحليين أو المزارعين بالإضافة إلى مشاكل الإغراق .

ناهيك عن الآثار التي ستحدثها اتفاقية الملكية الفكرية بما أوجدته من حماية لهذه الملكية في ضوء مقررات هذه المنظمة الوليدة ، ولإيضاح ذلك إذا نظرنا إلى ردود الفعل العنيفة من قبل المؤسسات الثقافية والسياسية في أوروبا ضد محاولات الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على صناعة الثقافة عالمياً ، ولما كانت هذه هي حال العالم المتقدم فيما يخص شأن الثقافة في عصر المعلومات ، فما بال شأنها بالنسبة لدول مثل مصر حيث إن جميع مسارات التنمية بكل أنواعها تمر من بؤغاز الثقافة .

وأمام مصر تجاه التحديات والآثار التي سيبرزها تواجد المنظمة العالمية للتجارة متعددة الأطراف (الجات سابقاً) سبيلين لا ثالث لهما (على الأقل في المرحلة المقبلة) وهما كما يلي : -

- ١ - زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد المصري في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي .
- ٢ - تدعيم المنتجات التصديرية وفي مقدمتها

٢ - تغير استراتيجية التنمية في مصر ، بحيث يصبح العمل متغيراً مستقلاً ورأس المال متغيراً تابعاً ، وذلك لأن رأس المال يعتبر من عناصر الإنتاج النادرة في مصر بينما عنصر العمل عنصر متوفر ، ويتم ذلك باستبدال معامل رأس المال بمعامل التشغيل (العمل) .

٣ - ضرورة رسم استراتيجية واضحة للتنمية تقوم على أسس تتماشى مع احتياجات الدولة وإمكانياتها كدولة نامية ولا شك أن من أفضل الأساليب المقترحة في هذا الشأن هو إنشاء صناعات جديدة لخدمة صناعات جديدة لخدمة صناعات قائمة ، أو أن هناك صناعات تنشأ ومن ثم يتبعها صناعات أخرى ، وأفضل الصناعات هي الصناعات التحويلية نظراً لتوافر بعض المواد الخام وسبل المواصلات والعمالة اللازمة لقيام مثل هذه الصناعات في الدول النامية .

٤ - في حالة قيام صناعات تحويلية وهي ما تناسب الدول النامية كما سبقت الإشارة - يلزم الاختيار بينها من حيث العمالة والموقع الجغرافي والمواد الخام ، مع بيان أن هذه الصناعات تقوم بخدمة الصادرات وزيادتها من أجل الحصول على العملات الأجنبية واستخدامها في سداد قيمة الواردات (وبما يعرف بالمقدرة الاستيرادية للدولة) أو أن هذه الصناعات تعد بمثابة إحلال للواردات ، ومن هنا تساهم في تخفيض عجز ميزان

المدفوعات من خلال توفير العملات الأجنبية المستخدمة في الاستيراد .

٥ - في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة ، يتضح ضرورة ارتباط المشروعات الإنتاجية بالبيئة المحلية التي تقام بها المشروعات الاستثمارية من حيث توافر المادة الخام والأيدي العاملة وظروف وسائل النقل والمواصلات وغيرها .

٦ - ضرورة الاهتمام بجودة المنتجات المحلية من حيث النوعية والشكل والمواصفات حتى لا يؤدي ذلك إلى اتجاه المستهلك المحلي إلى المنتجات المماثلة المستوردة التي قد تتميز بكفاءتها وجودتها ، وفي هذه الحالة يحدث ازدواجية للخسارة ، في شكل تحول المستهلك إلى المنتجات المستوردة وبالتالي حدوث مخزون سلعى مقوى كبير ، وهذا يتطلب التمشي مع أحدث أساليب التكنولوجيا الحديثة المتطورة .

٧ - الاهتمام بدراسة الإمكانيات الاقتصادية الموجودة بالدولة من موارد طبيعية (معدنية وزراعية) وعمالة وخلافه ، ووضع الخطط اللازمة بما يمكن من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالدولة ومثال ذلك أن تقوم صناعات زراعية على المنتجات الزراعية ، بمد وضع خريطة للمناطق المثلى المتاحة للتصنيع الزراعى .

٨ - مع وجود مشكلة زيادة الواردات الاستهلاكية ويصفة خاصة الغذائية

فضلاً عن زراعة القطن في مصر على المستوى التجاري منذ بداية القرن الماضي (عهد محمد علي باشا) .

ومن المعروف أن مصر ذات سبق في مجال زراعة وتصدير القطن ومنتجاته على المستوى المالي على الرغم من الظروف الصعبة التي صادفها إنتاج القطن المصري وتصديره في الأعوام القليلة الماضية - فإنه أمامها الفرصة لتتخطى هذه الظروف وأن تعمل على مواجهة السلبات التي ستتشأ بسبب مقررات المنظمة العالمية للتجارة - وهي تعرض أسواق العالم الثالث بصفة خاصة إلى سياسة الإغراق وذلك بأن تقوم مصر من خلال التخصص في إنتاج المنسوجات القطنية ومن ثم قيامها بتصديرها إلى الأسواق العالمية وهذا لا يتأتى إلا بتواجد معالجات جديدة وجادة للصعاب التي يواجهها القطن المصري ومنتجاته في الأونة الأخيرة وذلك على النحو التالي :-

١ - مداومة الاهتمام بزيادة إنتاجية القطن عن طريق إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة المناسبة للزراعات المصرية والتوسع في تطبيق الميكنة ابتداء من عمليات خدمة الأرض وحتى الحصاد ، هذا فضلاً عن إرشاد المزارعين بشكل مسبق عن طريق وزارة الزراعة بالأساليب الجديدة في الزراعة والرى ومقاومة الآفات للعمل على زيادة إنتاجية القطن .

٢ - تشجيع الفلاح المصري على زراعة القطن ، والذي كما نعرف جميعاً أنه يتكبد الكثير في سبيل زراعته ، ويتم هذا بإعادة النظر

والزراعية منها ، يتضح ضرورة الاهتمام بالإنتاج الزراعى وهذا لن يأتى إلا بسياسة زراعية واضحة المعالم ومصحوبة بإجراءات وتشريعات صارمة لزيادة الإنتاج وتغيير التركيب المحصولى وفى ذات الوقت تكون هذه السياسة مرنة لتتواءم مع المتغيرات التي تحدثها مقررات المنظمة العالمية للتجارة على المنتجات الزراعية .

٩ - فى حالة تغيير نمط الصادرات وقيام صناعات بفرض زيادة القسرة على الاستيراد من خلال توافر النقد الأجنبى الناتج من عمليات التصدير ، وبالتالي تخفيف العبء على ميزان المدفوعات - كما سبقت الإشارة يصبح من الضروري إقامة حلول للصعوبات التي تواجه قيام صناعات تصديرية والتي من أهمها :-

- قصور الهيكل الاقتصادى والاجتماعى مع عدم تكامل القطاعات المختلفة .
- انخفاض مستوى ومعدلات التراكم الرأسمالى .

- عدم توافر كل أو بعض عناصر الإنتاج مثل الموارد الطبيعية والتنظيم والإدارة والمالة الماهرة ، يضاف إلى ذلك مصاعب البنية الأساسية وضعف إمكانيات الشحن والتفريغ .

أما عن السبيل الثانى وهو تدعيم المنتجات التصديرية وفى مقدمتها المنتجات القطنية ، بادئ ذي بدء ، تعد مصر من الدول المصدرة للمنتجات القطنية اعتباراً من عام ١٩٥٣ ،

ويتأتى ذلك عن طريق البعثات والدورات التدريبية إلى الدول المتقدمة فى الصناعة النسيجية ، هذا بالإضافة إلى حضور المهتمين للكثير من المعارض الصناعية الدولية الخاصة بالصناعة النسيجية ، فضلاً عن ذلك إجراء تطوير تقنى شامل فى المفازل المحلية لتصبح قادرة على إنتاج الغزول الرفيعة التى تنفذ صناعة الأقمشة والملبوسات ذات القيمة المضافة العالية والقدرة على النفاذ للأسواق الخارجية .

٥ - تبنى سياسة طموحة فى مجال إنتاج المنتجات القطنية وتصديرها لتلبى حاجة الطلب الإفريقى باعتبار أن هذه المنتجات أكثر ملائمة للظروف المناخية الخاصة بالقارة الإفريقية ، مما يؤدى إلى فتح سوق حجمها أكثر من مائتى وخمسين مليون نسمة بشرط أن تتمكن منتجاتنا القطنية من منافسة مثيلاتها القادمة من أسواق دول جنوب شرق آسيا وبذلك نتمكن من تحقيق هدفين أولهما إحداث زيادة فى حجم هذا الطلب ، وثانيهما زيادة عائداتنا من الصادرات القطنية وقد يساهم فى تحقيق هذه السياسة السماح لشركات القطاع العام القائمة بتصنيع الملابس الجاهزة باستيراد المنسوجات رخيصة الثمن من الأسواق الخارجية (مثل جنوب شرق آسيا) أسوة بشركات القطاع الخاص بما يمكنها من إنتاج ملبوسات ذات أسعار تنافسية فى الداخل والخارج .

سنوياً فى أسعار شراء القطن الخام ليتواءم وتكاليفه ، وإعادة بث الروح فى بورصة القطن المصرية وفق متطلبات النظام الاقتصادى العالمى الجديد ويدعم ما سبق ضرورة التحول عن أسلوب البيع بنظام العقود التى تحدد مرة واحدة فى السنة ، بينما يعتمد كله على البورصات التى يعدل فيها السعر كله ثانية ، وقد استفاد القطن الأمريكى فيما سبق من تحديد سعر بيع القطن المصرى المعلن لمدة عام كامل بتخفيض أسعاره عنه وبالتالي كسب أسواقه السابقة ، وفى سبيل معالجة الوضع السابق يلزم إعداد الكوادر الفنية (مع الاستعانة إذا لزم الأمر بالخبرات الأجنبية) القادرة على تحديد الثمن الحقيقى للقطن الذى يشكل نقطة البدء فى التعامل .

٣ - مواجهة المنافسة الإنتاجية للأقطان طويلة التيلة الممتازة عن طريق الارتفاع بمستوى إنتاجيتها وخفض تكاليف إنتاجها من خلال الاهتمام بتربية وتحديث وانتخاب أنواع القطن ، وذلك لاستعادة الأسواق العالمية التى أغلقت أمام هذه الأقطان خصوصاً بعد دخول بعض الجمهوريات الجنوبية للاتحاد السوفيتى سابقاً - والهند ميدان زراعة الأقطان طويلة التيلة الممتازة .

٤ - متابعة الجديد فى صناعة غزل ونسج القطن فى مجالات الخبرة والحديث فى صناعة آلات هذه الصناعة ، وحتى لا تتخلف صادراتنا القطنية عن مثيلاتها ،

« مؤتمرات »

العلاقة المستعادة لمعالجة تزايد الفجوة بين الإيرادات والمصروفات والمعادلة النشطة لتحقيق المضاعفات النقدية للإيرادات و ٦ سيجما لانعدام النفقات

تقديم / محمد رضا عبد الحليم

(تحت رعاية ورئاسة)

الأستاذ الدكتور / على لطفى رئيس الوزراء الأسبق .

والأستاذ الدكتور / يوسف أمين والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة

العاملين ولا مركزية التخطيط وعدم الاعتماد على الأرقام وتحديد مواقع زيادة الإيرادات وترتيب الأولويات ووضع جدول زمني لمضاعفة الإيرادات بالمعادلة النشطة واستخدام العلاقة المستعادة لتقليل الفجوة بين الإيرادات والمصروفات لتحقيق رخاء اقتصادى فى الشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية وسيجما ٦ لتوصيل النفقات إلى أدنى مستوى لها حتى تصل إلى الصفر .

وسيتم نشر موجز

عن المناقشات والتوصيات

فى الأعداد القادمة

ينظم مركزا الخليج العربى والمركز الاستراتيجى للمال والإدارة مؤتمراً عن العلاقة المستعادة لمعالجة تزايد الفجوة بين الإيرادات والمصروفات والمعادلة النشطة لتحقيق المضاعفات الفعلية للإيرادات النقدية فى الشركات والمؤسسات والهيئات الحكومية وسيجما ٦ لتقليل النفقات خلال الفترة من ١٥ - ١٦ يونيو ٢٠٠٤ م بفندق (هلتان شبرد) ، وذلك لشرح ومناقشة الطريقة المثلى والتخطيط الأمثل لتحقيق المضاعفات واستغلال الأموال الاستغلال الأمثل لتحقيق رخاء اقتصادى . وذلك عن طريق تمكين

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميرانكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميرانتكس المدفوع (٢٥٠, ٥٤ مليون جنيه) وتوزيعه كالتالي:-

٥١% للجانب المصري ويمثله،

١ - شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩% للجانب الإيراني ويمثلها

الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية.

• الأنشطة الرئيسية لميرانكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالباليستتر من
نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مقرد ومزوي، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحمر
على كوتزو شلل.

• قد جهزت ميرانتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.

• يقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

• مصنع الغزل الرفيع:-

الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن

الإنتاج = ٥٢٥٠ طن

الخيطوط المنتجة من متوسط نمرة ٢١ إنجليزي

الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن

الإنتاج = ٢٦٠٠ طن

الخيطوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٢ إنجليزي

• مصنع الغزل السميك:-

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر

الإنتاج = ٢٥٠٠ طن

الخيطوط المنتجة من متوسط نمرة ١٢ إنجليزي

• تبلغ صادرات ميرانتكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق
أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا
(اليابان، تايوان، كوريا، ستغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)



الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

يقدم إبداعات شركاتها التابعة
لموسم الشتاء

المنسوجات المتميزة بأنواعها
الملابس الجاهزة والتريكو
الملابس الداخلية من القطن
المصري المتميز
الوبريات بأنواعها
أطقم الملايات والكوفيات
البطاطين

اناجها بعنى
الجودة
الأولى
السعر المناسب



تباع
لدى القطاعين العام والخاص

للإستعلام: ٧ ش الظاهر - عابدين مبنى الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج للملابس

خلف بنك مصر - محمد فريد ت: ٣٩٠٦٩٤٢ فاكس: ٣٩٠٣٢٣٥